الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: مالية والبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

بن عمر كريمة
بشير خدة

تحت عنوان:

آليات الدعم المالي لأنشطة الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية

- حالة الجزائر-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د. ساجي فاطمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ.د حواس أمين	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا
د. معاشي سفيان	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير على توفيقه لنا قبل كل شيئ.

وفي المقام الأول نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الاستاذ **الدكتور أمين حواس** على إشرافه لهذا البحث وعلى كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات علمية ومنهجية، جزاه الله كل الخير والتوفيق وأنعم عليه بالصحة والعافية.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة لتفضل سيادتهم قبول مناقشة هذه المذكرة.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب وبعيد جزاهم الله كل خير.

الإهداء

إلى والدي الذي علمني أن الحياة أمل ، طموح وإصرار، لطالما إنتظرت هذه الفرصة لأعبر لك عن حبي يا صاحب الجميل الذي لا يرد.

إلى أمي العزيزة رمز ونبع المحبة والصبر والعطاء، الله وحده يعلم كم أنت غالية وتستحقين التكريم لما قدمته من تضحيات في سبيل راحتي وتحصيلي للعلم. ما يملأ أركاني فرحة هو وجود هذه الرسالة بين يديكم ليغمر الفخر عينيكما. هذه الرسالة هديتي لكما فإقبلاها مني رجاء. أسأل الله تعإلى لكما الخير في الدنيا والآخرة

إلى أخاي عبد المجيد و طه رياض واللذان هما سندي دائما والذي بهما أكبر و عليهما أعتمد، إلى أخواتي العزيزات اللواتي تشاركت معهم المشاعر الخاصة ومشاعر المحبة الأخوية، إليكن أهدي رسالتي تقديرا مني لكن، وإلى صديقات عمري اللاتي كانوا ظلي وسندي في تخطي المصاعب أهدي لكن رسالتي.

بن عمر كريمة

الإهداء

أهدي تخرجي وفرحتي إلى من وهبتني الحياة والأمل والنشأة على الشغف أمي سندي ودنياي وإلى من وقف بجانبي في الكبيرة قبل الصغيرة زوجي وإبني فلذة كبدي وإخوتي الأعزاء.

بشير خدة

الفهرس

شكر وتقدير 3

الإهداء 4

الفهرس 6

قائمة الجداول: 8

قائمة الاشكال: 8

مقدمة عامة ..... ب

الفصل الأول: ..... ب

الإطار المفاهيمي حول الإبتكار ومصادر تمويله ..... ب

مقدمة الفصل: 6

المبحث الأول: ماهية الإبتكار 7

المطلب الأول: مفهوم الإبتكار 7

المطلب الثاني: أهمية الإبتكار وأنواعه 8

ثانيا: أنواع الإبتكار: 9

المطلب الثالث: إستراتيجيات الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية 11

المبحث الثاني: معوقات الإبتكار 13

المطلب الأول: معيقات الإبتكار 13

المطلب الثاني: عوامل نجاح الإبتكار في المؤسسات. 15

المطلب الثالث: العلاقة بين الإبتكار وأداء المؤسسة. 15

المبحث الثالث: تمويل الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية 16

المطلب الأول: تعريف تمويل الإبتكار 16

المطلب الثاني: أهمية تمويل الإبتكار 16

المطلب الثالث: مصادر تمويل الإبتكار 17

خاتمة الفصل 19

الفصل الثاني: 6

تمويل الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية 6

مقدمة الفصل: 21

المبحث الأول: واقع البحث العلمي في الجزائر 22

المطلب الأول: البرامج والأنشطة الداعمة للبحث العلمي. 22

المطلب الثاني: الإنفاق على البحث العلمي: 25

المطلب الثالث: مصادر تمويل البحث العلمي: 28
المبحث الثاني: واقع الإبتكار في الجزائر. 30
المطلب الأول: مدخلات الإبتكار. 30
المطلب الثاني: مخرجات الإبتكار 32
المطلب الثالث: المؤسسات الداعمة للإبتكار. 33
المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسات الإقتصادية 36
المطلب الأول: التمويل عن طريق المؤسسات المالية. 36
المطلب الثاني: التمويل عن طريق الهيئات الحكومية. 38
المطلب الثالث: التمويل عن طريق مؤسسات خاصة (مؤسسة الإبتكار والاستشراف الاقتصادي) 39
خاتمة الفصل: 40
خاتمة عامة 21
المصادر 42
والمراجع 42

قائمة الجداول:

- (01-01) الفرق بين الإختراع والإبداع والإبتكار 8
- (01.02)عدد المؤسسات الجامعية سنة 2017 23
- (02.02) تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال فترة 2005-2015 24
- (03.02) نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل المحلي في بعض الدول العربية ... 27
- (04.02) المؤشرات الفرعية لمدخلات الإبتكار في الجزائر لسنة 2020 31
- (05.02) المؤشرات الفرعية لمخرجات الإبتكار في الجزائر سنة 2020 33

قائمة الاشكال:

- (01.01) عدد المنشورات العلمية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 27

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لقد شهد الإبتكار أهمية بالغة خلال العقود الأخيرة ,حيث أصبح من أهم المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في جميع أنحاء العالم حيث يساهم في تحسين الإنتاجية و الكفاءة و زيادة الدخل. و من جهة أخرى إن تمويل الإبتكار يلعب دورا مميزا و كبير في تحقيق أهداف النمو و الازدهار الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات الوطنية بحيث يؤثر بشكل كبير على الأنشطة الإبتكارية لدى المؤسسات الاقتصادية من خلال تعزيز القدرة على البحث و التطوير و تحسين الجودة و الإبتكار في المنتجات و الخدمات و زيادة القدرة التنافسية و عليه أصبح الإبتكار يلعب دورا هاما في الآونة الأخيرة لذا ليس هناك أي بديل أمام أي مؤسسة اقتصادية تهدف إلى البقاء و الاستمرار و النمو سوى كفاءة و فاعلية الإبتكار باعتباره التحدي الحقيقي الذي يتوقف عليه بقاء المؤسسة و نموها و استقرارها بحيث لم تعد مشكلة العالم اليوم أن ينتج سلعة و لكن أصبحت المشكلة هي كيفية تطويرها و تحويلها إلى منتجات أو خدمات قيمة تلبي احتياجات السوق.

إن إدراك أهمية تمويل الإبتكار في المؤسسات الاقتصادية قد يكون العنصر الأساسي لنجاح المؤسسات و قدرتها على الاستمرار و اكتسابها الميزة التنافسية من خلال توفير الدعم المالي للمؤسسات الاقتصادية الناشئة و المبتكرة و ذلك من خلال إنشاء صندوق الإبتكار و التحول الرقمي و الذي يعمل على تمويل المشاريع الناشئة في مجال الإبتكار بالإضافة إلى توفير الإعفاءات الضريبية و تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم و تشجيع الإبتكار في القطاع الاقتصادي.

الإشكالية :

من خلال المنطلق السابق، نطرح الإشكالية التالية :

- **ما هي الآليات التمويلية لدعم أنشطة الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية؟**

ولمعالجة ودراسة هذه الإشكالية لابد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يؤثر التمويل في الأنشطة الإبتكارية لدى المؤسسة الإبتكارية ؟
2. ما هي مصادر تمويل الأنشطة الإبتكارية التي تلجأ إليها هذه المؤسسات؟

فرضيات الدراسة :

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية السابقة ولإمكانية الإجابة عليها، فإن الدراسة تتطلب إختبار الفرضيات التالية:

1. حسب الدراسات النظرية والتجريبية ذات الصلة، يعمل التمويل على دعم الأنشطة الإبتكارية عن طريق توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية والظروف المناسبة لخلق المنتجات أو تطويرها على مستوى المؤسسة .
2. من خلال واقع المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، نعتقد أن مصادر تمويل أنشطة الإبتكار على مستواها غير كافية من حيث الحجم والتأثير والمتمثلة في:
   - التمويل الذاتي .
   - التمويل عن طريق السوق المالي .
   - البحث عن شراكة .
   - رأس مال الخطر.
   - القروض البنكية .
   - الهيئات و المؤسسات المتخصصة .
   - حاضنات الأعمال .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج أحد المواضيع الحديثة نسبيا في مجال الأنشطة المالية، بإعتباره موضوع مطروح على طاولة البحث و الإستقصاء، وبالتالي فإن دراسته ستمكننا من:

- تحديد مفهوم المؤسسات المبتكرة .
- دراسة أهم الصعوبات التي قد تحيط بالمؤسسات الإقتصادية في الجزائر وحصرها .
- تبيان أهم الهياكل والهيئات المتخصصة في توفير الدعم المالي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر.

أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء حول أهمية تمويل الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته في البحث عن الحلول للمشاكل التي تعرقل هذه الأخيرة، ومحاولة إسقاطها على الجزائر .
- توعية المؤسسات الإقتصادية الوطنية بالدور الذي يلعبه الإبتكار في تحقيق النمو والبقاء في السوق ومواجهة التحولات التي تحدث فيه.
- تقييم أداء مدخلات الإبتكار ومخرجاته في الجزائر وسيرورة تطوره خلال السنوات السابقة .

أسباب إختيار الموضوع :

- نظرا لإعتباره موضوع اقتصادي هام، لا يزال يستقطب فضول الدارسين والباحثين على الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تطرقت إليها .
- كون أن هذا الموضوع أضحى من أهم المواضيع التي يتعين الخوض فيها والتي تثار حولها العديد من التساؤلات والإشكاليات.
- الوقوف على المشكلات والعوائق التي تواجه تمويل الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية وبالتالي السعي إلى إقتراح بعض الحلول لتذليل هذه الصعوبات.

حدود الدراسة :

الإطار المكاني: حالة المؤسسات الإقتصادية في الجزائر.

الإطار الزماني: فترات زمنية مختلفة حسب الإطار التحليلي وتوفر البيانات.

منهج البحث:

إن طبيعة الموضوع المعالج متشعب كثيرا ويتطلب كما هائلا من المعلومات، ولتحليل مختلف جوانب الإشكالية تم إعتماد المنهج النظري لفهم مفهوم الإبتكار، أهميته و العلاقة بينه وبين التمويل، ثم المنهج الوصفي لوصف حجم الإنفاق في أنشطة الإبتكار على المستوى الوطني و مقارنته مع البلدان الأخرى، ثم تم إستخدام المنهج التحليلي لتحليل مصادر التمويل و العلاقة بينها في الجزائر مع الأنشطة الإبتكارية في المؤسسات الإقتصادية.

الدراسات السابقة :

تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقه التي تطرقت الى الموضوع، وفيما يلي الدراسات ذات الصله بالموضوع

1- دراسة دهيني سعاد (2021_ 2022) بعنوان محاولة تحديد متطلبات الإبتكار في المؤسسة الجزائرية بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجيلالي اليابس- سيدي بلعباس- هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المرتبطة بالابتكار وقياس أثر العوامل الداخلية من موارد مالية وبشرية وتكنولوجية وتنظيمية على العملية الابتكارية، دراسة أثر العوامل الخارجية على الابتكار في المؤسسة الجزائرية، ومعرفة وضعية الابتكار في المؤسسة الاقتصادية الجزائريه العامة والخاصة، في ظل المتغيرات البيئية المحيطة بها.

2- دراسة كشرود محمد ومنصف ميقاويب (2021) بعنوان دور تمويل البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، بعض التجارة الدولية وإسقاطها على الجزائر، مجلة دراسات في إقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد04، العدد 01 ،جامعة العربي التبسي- تبسة- هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول أهمية التمويل العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وكذا التجارب الرائدة في ذلك ومحاولة إسقاطها على الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى إثبات أن الدول الرائدة في التنمية المستدامة إعتمدت بشكل كبير على زيادة تمويل بحوثها العلمية، على غرار الجزائر التي لا تزال تعاني من شح التمويل وهذا ما ينعكس على التنمية المستدامة.

3- عابدي محمد السعيد (2015_2016) بعنوان الإبتكار وإستراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري- حالة مؤسسات الجزائرية- بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة ، هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على الفهم المدرك لعملية الابتكار في الوقت الحالي، والذي يتعلق بالتعاون والمشاركة والتعرف على إتجاهات الأفراد العاملين في مؤسسة عينة البحث على سياسات رأس المال البشري في المؤسسات التي يعملون بها ومعرفة مدى وجود علاقة نسبية بين الإنفاق على الموارد البشرية ومخرجات الإبتكار في المؤسسات موضوع عينة البحث.

و الجديد الذي جاءت به هذه الدراسة هو محاولة تقييم أنشطة الإبتكار على المستوى الكلي و الجزئي على مستوى الجزائر وذكر أهم مصادر تمويل الإبتكار حسب درجة الخطورة وكبر المشروع وقدرة المؤسسة في حدي ذاتها كالتمويل الذاتي و اللجوء الى التمويل عن طريق السوق المالي ، البحث عن شراكة ، رأس مال الخطر ، القروض البنكية ، الهيئات والمؤسست المتخصصة وحاضنات الأعمال.

خطة البحث:

للإحاطة بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، أول فصل نظري وثاني فصل تطبيقي، حيث سنتناول في الفصل الأول مفهوم الإبتكار ومصادر تمويله. إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتجلى المبحث الأول بالتطرق إلى ماهية الإبتكار، ثم يتناول المبحث الثاني معوقات الإبتكار وفي الاخير نستعرض عناصر تمويل الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية.أما بخصوص الفصل الثاني سنخص فيه بالذكر الجانب التطبيقي الذي تم من خلاله دراسة تمويل الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على هذا الأساس تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث سيكون المبحث الأول مخصص لتقديم واقع البحث العلمي في الجزائر، أما المبحث الثاني سنستعرض التركيز على مدخلات ومخرجات الإبتكار في الجزائر و المؤسسات الداعمة لها، أخيرا يسلط المبحث الثالث الضوء على طرق تمويل المؤسسات الإقتصادية من خلال التعرف على التمويل عن طريق المؤسسات المالية، الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي حول الإبتكار ومصادر تمويله

مقدمة الفصل:

يعد الإبتكار من المواضيع التي نالت إهتمام الإداريين في السنوات الأخيرة لكونه عاملا محددا لإستمرارية وبقاء المؤسسة، فهو العنصر الذي ينشئ الثروة ويعطي للمؤسسة القدرة على المنافسة والوصول إلى الزبائن والأسواق الجديدة في وقت أسرع من منافسيها، لأن الإبتكار يعد قانون المنافسة الأساسي الذي يسود عالم الأعمال والنشاط الذي يحقق قيمة مضافة عالية في الوقت الراهن. فاليوم المؤسسة الناجحة هي تلك التي تطور منتجاتها بوتيرة أسرع من المؤسسات المنافسة أو تكون أكثر قدرة منها على الإستجابة لحاجات الزبائن. إلا أن هذا الإبتكار غالبا ما يتطلب إستثمارات رأسمالية كبيرة لترجمة الأفكار إلى واقع ملموس وتوطينها على واقعنا المعاش وإنعدام التمويل يشكل في كثير من الأحيان عائقا أمام هذا الإبتكار.

قد خصصنا هذا الفصل للجانب النظري لمعرفة ماهية الإبتكار ومصادر تمويله، وقد تضمن ثلاث مباحث أساسية إذ سوف نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية الإبتكار، أهميته وأنواعه كما سوف نتعرف على إستراتيجياته في المؤسسات، في حين يبحث المبحث الثاني عن معوقات الإبتكار والعوامل التي تساعد على نجاحه وعلاقته بالمؤسسات الإقتصادية، أما المبحث الثالث فيتناول أهمية تمويل هذا الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية ومصادره.

المبحث الأول: ماهية الإبتكار

لقد حظي مفهوم الإبتكار بإهتمام واسع من عدة علماء في مجال الإدارة خاصة في العشرية الأخيرة، لإتساع ظاهرة الإبتكار وتعدد أبعادها في جميع الميادين، من أجل الإلمام بمفهوم الإبتكار في المؤسسة وأبعاده النظرية سوف يتناول هذا المبحث وفي أجزاء مختلفة النقاط التالية: تعريف الإبتكار، أهمية الإبتكار وأنواعه وإستراتيجية الإبتكار في المؤسسة الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الإبتكار

يعد وضع مفهوم جامع للإبتكار مسألة غاية في الصعوبة بسبب حيوية و ثراء مضمونه من جهة و تشعب استخداماته العلمية و التطبيقية من جهة أخرى، ولهذا قد تعددت و إختلفت التعاريف التي أعطيت له بإختلاف مناحي الباحثين و إهتماماتهم العلمية و مدارسهم الفكرية .

حسب ما جاء في المعجم الفرنسي (Robert) أنه من الفعل إبتكر ونتيجة هذا الفعل هو شيء جديد. ينتج القدرة على تقديم الجديد غير المسبوق وإنتاج عمل يتصف بأنه مفيد وملائم **(دهيني 2022: 15)**. أما الاقتصادي النمساوي Schumpeter فقد عرف الإبتكار بأنه النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه **(عابدي 2016: 27)**.

وبالنسبة لPeter Drucker فإنه التغيير في ناتج الموارد والتغيير في القيمة والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك **(عابدي 2016: 27)**.

عرف سيمبسون الإبتكار بأنه المبادأة التي يبديها الفرد في قدرته على التخلص من السياق العادي للتفكير وإتباع نمط جديد من التفكير **(خيري 2012: 67)**.

رغم التعدد الذي يعرفه هذا المصطلح فإن الإتفاق واضح بأن الإبتكار هو الإستغلال التجاري الناجح للأفكار الجديدة ويشمل كافة الأنشطة العلمية، التكنولوجية، التنظيمية والمالية التي تؤدي إلى تقديم كل ما هو جديد أو تحسين منتج أو خدمة وبالتالي هو الإستغلال الناجح للأفكار الجديدة **(Dodgson2008: 31)**.

إن التعقيد الذي يكتنف الإبتكار واختلاف الآراء حوله ساهم في وجود خلط في بعض المفاهيم والمصطلحات. فعادة ما يختلط مفهوم الإبتكار مع مفاهيم أخرى مثل الإختراع والإبداع، فنجد عامة الناس وبعض الباحثين المختصين لا يفرقون بين هذه المصطلحات ويستخدمونها للدلالة على نفس الشيء إلا أن الواقع أن كل واحدة منهم تعطي معنى مختلف عن الآخر **(الصريفي 2003: 12)**. فالإبداع هو أفكار تتصف بأنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل أمثل للمشكلات أو تطوير أساليب أو أهداف أو تعميق رؤية أوسع وإعادة تركيب الأنماط المعروفة في السلوكيات الإدارية في أشكال مميزة ومتطورة تعبر بأصحابها إلى الأمام **(قنديل2010: 125)**.

أما بالنسبة لعلاقة الإبداع بالإبتكار فإن الإبداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة وهو عبارة عن أفكار تتصف بالحداثة وهي مفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع وإعادة تركيب الأنماط المعرفية في أشكال

فريدة أو يتمثل في التوصل إلى حل خلاف لمشكلة ما أو فكرة جديدة في حين أن الإبتكار هو الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو تحويل الفكرة إلى منتج وعلى هذا الأساس ينظر إلى الإبداع والإبتكار كمرحلتين متعاقبتين **(غوفي وآخرون2014)**.

أما إذا أردنا تعريف الإختراع فهو عملية إدخال شيء جديد على هذا العالم لم يسبق أن وجد أو سبق إليه أحد ويسهم في إشباع بعض الحاجات الإنسانية. عندما يتم اعتماد الإختراع وتسجيله تجاريا فإن هذا يشير إلى الإبتكار بشكل عام، وبرغم الترابط ما بين الإبتكار والإختراع إلا أن هذا الأخير يعني إدخال شيء جديد لمرة واحدة في حين أن الإبتكار هو حالة مستمرة ولا يمكن أن يتم الإختراع إلا من لدن إنسان مبدع ومبتكر. وفي هذا السياق هناك رؤية مفادها أن الإبتكار هو تطبيق ناجح للإختراع. وعليه نستنتج مما سبق أنه يمكن تلخيص الفرق بين الإبتكار والإختراع الإبداع في الشكل التالي:

الجدول (01-01): الفرق بين الإختراع والإبتكار والإبداع.

بروز أول فكرة لعملية أو منتج جديد.	اختراع
المحاولة الأولى لوضع هذا الخيار موضع التنفيذ.	إبداع
إنتاج تطوير ونشر الأفكار الجديدة والمنتجات.	إبتكار

المصدر:(سلطاني 2013: 50).

المطلب الثاني: أهمية الإبتكار وأنواعه

كما سبق القول فإن الإبتكار نشاط أساسي لبقاء المؤسسات على المدى الطويل يهدف إلى تحقيق القيمة المضافة وتعزيز الإنتاجية وبالتالي تحقيق مستويات عالية ومستدامة من النمو الاقتصادي.

أولا: أهمية الإبتكار:

يمكن تلخيص مدى أهميته في النقاط التالية **(بهاز وخامرة2008: 128)**:

1. التغيرات في العناصر البيئة التنافسية وتزايد المستجدات التي تواجه المؤسسة مما دفعها إلى تبني سياسات وأنشطة داعمة للإبتكار لمواكبة التغيرات البيئية من خلال إيجاد أفكار جديدة ومبدعة تمكنها من النمو والديمومة.
2. الإستجابة إلى ما شهدته الأسواق العالمية من الثورة التكنولوجية في مجال السلع والخدمات وطرق الإنتاج والتوزيع وذلك لكسب رضا الزبائن.
3. ندرة الموارد وعدم قابليتها للإحلال الأمر الذي يتطلب طرقا مبتكرة تجعلها قادرة على الإستغلال الأمثل للموارد وكذا تساعد على حماية البيئة والتقليل من الأضرار الناتجة على أنشطته.

4. زيادة الوعي والتوقعات للمستهلكين التي أدت إلى زيادة المعرفة عن طريق توفير المنتجات والخدمات المصاحبة لها ذات الجودة العالية ويعتبر الإبتكار أحد الوسائل التي تحقق للمستهلك نوع من التغيير وكسر الحاجز.
5. الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة خاصة إتجاه العمال حيث أصبحت المؤسسة تعي العلاقات المتداخلة بينها وبين العاملين فيها لينعكس هذا على إيجاد فضاء يساعد على تحسين قدراتهم الإبداعية.
6. التسهيلات والمساعدات الحكومية التي تقدم لدعم عملية الإبتكار سواء كانت في شكل مساعدات فنية أو مالية مع إنشاء المؤسسات والهياكل التي تدعم المؤسسات المبتكرة خاصة الصغيرة منها **(بهاز وخامرة 2008: 128)**.
7. يساهم الإبتكار في تقليل التكاليف وذلك من خلال النظر إلى العمل من جانب مختلف ورؤية الأمور التي لا يمكن للموظف العادي رؤيتها أثناء حل المشكلات، فمن خلال تحسين كيفية القيام بالأشياء تقل التكاليف اللازمة.

ثانيا: أنواع الإبتكار:

للإبتكار أنواع كثيرة منها ما هو رائج ومتعارف عليه في بيئة الأعمال ومنها ما هو غير رائج، لكن من المهم في جميع الأحوال التعرف عليها، والعثور على النوع الذي يناسب كل شركة، فهي تساعد على توضيح الطرق المختلفة التي يمكن أن تبتكر بواسطتها الشركات وتحويلها إلى مؤسسات ناجحة.

أول تصنيف للإبتكار كان من طرف الرائد Schumpeter سنة 1912 قسم الإبتكار إلى خمسة أشكال كما يلي **(سوداني 2018: 24)**:

- إنتاج وإستحداث سلع جديدة.
- إدخال فنون وأساليب إنتاجية جديدة.
- فتح منافذ وأسواق جديدة.
- إستخدام مدخلات ومواد أولية جديدة.
- إنشاء مشروعات وتنظيمات جديدة.

أما Stewart صنف الإبتكار إلى ثلاثة أنواع و هي **(كافي2018: 76)**:

1.إبتكارات كبيرة: تتعلق بالسلع الجديدة والتقنية والتكنولوجية التي من شأنها إحداث تغييرات كبيرة.

2.إبتكارات أساسية: تتمثل في تطبيق الإبتكارات الجزئية التي يتم توحيدها ودمجها في صناعة معينة (الإدارات المتكاملة في صناعة الإلكترونيات).

3.إبتكارات التحسين: ترتبط بالتطور التكنولوجي في مجال معين والتحسينات المختلفة للمنتج أو مكوناته.

وهناك من يصنف الإبتكارات إلى إبتكارات في آلات، منتجات جديدة وإبتكارات غير متجسدة حيث تظهر في أفكار، نظريات ومفاهيم جديدة. لعل التصنيف الأكثر شيوعا هو:

1. **التصنيف حسب درجة التأثيرات المحدثة أو حسب كثافة الإبتكار:**

ونميز بين نوعيه حسب درجة التأثيرات التي يحدثها الإبتكار **(سوداني 2018: 25)**:

1.1الإبتكار الجذري:

هو عملية متكاملة العناصر من إنتاج تسويق وإدارة إستراتيجية تؤدي إلى طرح سلعة خدمة مختلفة جذريا عن تلك المعروفة في الأسواق، بحيث يجعل إستثمارات ضخمة ومعامل خطوط إنتاجية ومنتجات كثيرة خارج الإستخدام، كما أن مصادر تحقيقه محدودة ولا يتحقق إلا في فترات زمنية طويلة ومتباعدة.

2.1 الإبتكار التدريجي:

ويسمى كذلك التحسين المتواصل يقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبيا في المنتجات والعمليات والإجراءات التي تكون خصائصها التكنولوجية قد سبق تحسينها أو تحديثها كإضافة رقائق متطورة في الإلكترونيات مما يساعد في تحسين القدرة التنافسية وقد يأخذ التحسين العديد من الصور كإزالة كل أشكال التبذير والهدر في العملية الإنتاجية أو إضافة مزايا جديدة للمنتج الحالي.

2. حسب Dominique Millet يمكن تقسيم الإبتكار إلى أربع أنواع**(Groff 2009 :15-20)** :

أ) **الإبتكار التراكمي:**

يسمى أيضا بالإبتكار التحسيني ويتمثل في إجراء تعديلات مستمرة على المنتج أو الخدمة الموجودة، وبما أن هذا النوع من الإبتكار لا يتطلب تغييرات أساسية على مستوى المؤسسة وبالتالي فهو لا يخلق تغييرات عميقة في السوق، ومن الناحية الإستراتيجية، فالمؤسسات تلجأ لهذا النوع من الإبتكار للمحافظة على تقدمها التكنولوجي على منافسيها.

ب) **الإبتكار الهندسي:**

يتكون المنتوج من مجموعة أجزاء تطبيقية والتي تتكون بدورها من وحدات تقنية تسمى الأنظمة الجزئية مرتبطة ببعضها البعض حيث أن منتجات نظام جزئي معينة هي مخرجات نظام جزئي آخر و تعمل في إطار النظام الكلي يتضمن القيام بالإبتكار الهندسي تعديل ترتيب قواعد جمع الأنظمة الجزئية التقنية، تعديل الروابط و تعديل التداخل بين الأجزاء التقنية .

ج) الإبتكار الشامل:

هو الجمع بين عدة منتجات تؤدي وظائف مختلفة في منتج واحد.

د) الإبتكار المتقطع:

يتطلب كفاءة تكنولوجية عالية ومعرفة كاملة بالسوق ويتميز بدرجة خطورة أكبر لأنه يعتمد على قفزات تكنولوجية وبالتالي فهو يعدل المعالم التكنولوجية ومعالم السوق معا.

المطلب الثالث: إستراتيجيات الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية

لا شك أن التطور الحاصل في التكنولوجيا من جهة وفي ظروف السوق من جهة أخرى أدّيا في العقدين الماضيين وسيؤديان بقدر متصاعد في المستقبل إلى أن يصبح الإبتكار بعدا أساسيا من أداء البعد الاستراتيجي شأنه شأن: التكلفة، الجودة، المرونة والاعتمادية.

وفي الواقع فإن المؤسسات أصبحت تدرك أن الإبتكار هو المصدر الأكثر قوة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، كما أن المؤسسة التي تسعى إلى جعل الإبتكار هو محور نجاحها وقاعدة ميزتها التنافسية فإن الإبتكار الاستراتيجي سيكون الأكثر ملائمة لها.

وهناك العديد من إستراتيجيات الإبتكار والتي يمكن أن تتبناها المؤسسة حتى تساعد في تحقيق الإبتكار وتجعل منها ظاهرة متجددة ومتواصلة. ويقصد بإستراتيجيات الإبتكار السياسات التنظيمية التي تهدف إلى الترويج للعملية الإبتكارية وإيجاد المناخ الإبتكاري داخل المؤسسة **(جلدة وعبوي 2006: 69)**.

- **إستراتيجية الإبتكار الإستباقية:**

هي إستراتيجية المؤسسة الرائدة وتنطوي هذه الإستراتيجية على التأثير في الأسواق من خلال تطوير وطرح منتجات جديدة وخلق أسواق جديدة من خلال هذه المنتجات، ويتطلب بناء هذه الإستراتيجية قدرة كبيرة على التوقع بالتطورات المستقبلية في البيئة وقدرة أكبر على تحديد الفرص الجديدة والكامنة في الأسواق. والواقع إن المؤسسات تتبع هذه الإستراتيجية لتستفيد من ميزتين أساسيتين: الأولى ذات مصدر استراتيجي وتكنولوجي، والثانية مرتبطة بسيرورة الشراء من طرف المستهلكين **(Manceau 2001: 28)**

تتمثل الميزة الإستراتيجية في التقدم والسبق التكنولوجي للمؤسسة حيث يكون المبتكر الأول أكثر قدرة على التحكم في التكنولوجيا المطورة أو المكتسبة وأكثر قدرة على إضافة التحسين والتطوير. كما أن تقليد المنتجات الجديدة من طرف المنافسين في هذه الحالة يأخذ وقتا معتبرا، مما يسمح بالاستفادة من مزاياها قبل تمكنهم من ذلك**(Manceau 2001 : 30) .**

تتمثل الميزة الثانية المرتبطة بالتأثير في سيرورة شراء المستهلكين، كون المنتجات الجديدة ستمثل بدورها موردا نادرا و هاما للموزعين الذين يتنافسون عليها من أجل زيادة أرباحهم و الحفاظ على علاقاتهم بالزبائن،وفي حالة النجاح التجاري لمنتج جديد يعمل الموزعون على توزيع منتج لاحق من أجل تقليل تبعيتهم للمؤسسة المنتجة، ومن أجل توسيع هوامش ربحهم. من جهة ثانية نجد أن المنتج الرائد يتمتع بميزة إختيار الموقع و السوق المستهدف الذي يصنعه من خلال إختياره للمواقع الفيزيائية والإدراكية الجديدة **(Marie et Dorey 1: 1983)**.

- **إستراتيجية رد الفعل:**

هي الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة لمواجهة التهديدات والتغيرات الحاصلة في بيئتها فتقوم بإبتكار منتجاتها بعدما يظهر الإبتكار في مكان آخر كأن يظهر منتج منافس جديد يؤدي إلى التأثير في السوق التي تنشط فيها، تهدف هذه الإستراتيجية أساسا إلى التكيف والتأقلم والحفاظ على مكانة المؤسسة وحصتها

السوقية، والمؤسسة التي تتبنى مثل هذه الإستراتيجية يفرض فيها أن تتوفر على كفاءات تسويقية من جهة، وأن تكون قادرة على خلق خطوط إنتاج أو منتجات جديدة من جهة أخرى **(Marie et Dorey 1983 :16).**

- **إستراتيجية اللامبالاة:**

تنتج حالة اللامبالاة عندما لا يؤثر الإبداع التكنولوجي في السوق ولا يؤثر أيضا في أنشطة الشركة وكأن التجديد التكنولوجي لم يظهر أصلا، ولذلك تعتبر هذه الإستراتيجية نقطة البداية للشركة.

- **إستراتيجية التكيف:**

تنتج هذه الإستراتيجية عندما تجبر الشركة على الاتجاه نحو نشاط جديد أو منتج جديد من طرف المحيط، لأن احتياجات السوق تأثرت بالإبداع التكنولوجي الموجود.

- **إستراتيجية التنوع في المنتجات:**

تظهر إستراتيجية التنوع في المنتجات عند شروع الشركة في طرح منتجات أو خدمات جديدة بسوق جديد يستخدم التكنولوجيا الموجودة.

- **إستراتيجية الأمثلية:** تسعى هذه الإستراتيجية إلى دفع الشركة إلى استغلال الإبداع التكنولوجي في ظل السوق الموجود من أجل تصريف منتجات أو خدماتها بصفة مثلى.
- **إستراتيجية التغيير:**

تنتج هذه الإستراتيجية عن طرح خدمة أو سلعة جديدة في ظل السوق الموجود نتيجة ظهور الإبداع التكنولوجي.

- **إستراتيجية التوسع:**

في هذه الإستراتيجية تستغل الشركة الإبداع التكنولوجي الجديد لتوسع من توزيع منتجاتها أو خدماتها الموجودة في أسواق جديدة.

- **إستراتيجية التجديد:**

تنتج هذه الإستراتيجية عند استغلال الإبداع التكنولوجي الجديد في تنمية سلع أو خدمات جديدة من أجل التوسع في الأسواق أو الإستيلاء على سوق جديد.

- **إستراتيجية الإبتكار حسب المنتج:**

يمكن تحديد أربعة إستراتيجيات للمنتج حيث يتم الإختيار من بينهما حسب ظروف وإمكانيات كل شركة وهذه الإستراتيجيات هي:

أ) **إستراتيجيات التغيير الجذري:**

تهدف هذه الإستراتيجية إلى أن تكون المنظمة هي الأولى في مجالها في إدخال المنتجات الجديدة أو التكنولوجيا الجديدة، وهي الأولى في تطوير الجيل من المنتج الجديد بالاعتماد على قدرتها التكنولوجية ومن ثم الوصول أولا إلى السوق.

ب) **إستراتيجية التحسين الجوهري:**

تتبنى هذه الإستراتيجية عندما لا تكون لديها القدرة على التطوير واللحاق بسرعة بالمنظمات القائدة، وهذه الإستراتيجية تتطلب قدرة ضئيلة في مجال البحث الأساسي، إلا أنها تستلزم قدرة تطوير كبيرة تمكنها من الاستجابة السريعة.

ت) **إستراتيجية التحسين الموجهة نحو التميز:**

وهي الإستراتيجية الموجهة للتطبيقات والتي تعتمد على قدرة الشركة في إدخال التعديلات على المنتج الحالي وتكييفه ليخدم قسما محدودا من السوق.

ج) **إستراتيجية الإنتاج الفعال:**

هذه الإستراتيجية تعتمد على كفاءة عالية في التصنيف والسيطرة على التكاليف، فالمنافسة بالسعر والتوزيع الفعال يكونان أكثر أهمية في هذه الإستراتيجية، هذه الأخيرة لا تتطلب جهود كبيرة في البحث والتطوير ولكن بالمقابل تستلزم جهودا إنتاجية كبيرة وكفاءة عالية في السيطرة على الإنتاج.

المبحث الثاني: معوقات الإبتكار

بإعتبار الإبتكار شكل من أشكال التغيير والتجديد في المؤسسة، ومثله مثل أي عملية جديدة في المؤسسة فإنه يواجه عند تطبيقه العديد من المشاكل والعراقيل التي تحد من نجاحه و من وصوله إلى الأهداف المرجوة منه.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على هذه المعوقات ومحاولة فهمها لمعرفة كيفية مواجهتها لضمان نجاح عملية الإبتكار في المؤسسات، كما سنحاول معرفة العلاقة بينهما في المطلب الثالث.

المطلب الأول: معيقات الإبتكار

لقد اختلفت وتعددت هذه المعيقات من حيث الشكل والنوع والعدد وطرحها العديد من الباحثين كل حسب وجهة نظره، غير أن أكثرها شيوعا هي **(خيري 2012: 79-80)**:

1_التمويل غير الملائم:

كل مشروع لإبتكار جديد يتطلب تمويلا مناسبا يتم الحصول عليه في الوقت المناسب، ويخصص بشكل ملائم على مراحل تطويره المتعددة، إلا أنه من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات خصوصا عند مرحلة الإنطلاق هي مشكلة التمويل، فتجربة الشركات الرائدة تشير إلى أن الإبتكار المتميز يتطلب موارد إضافية تتجاوز التمويل الأولي المخصص للبرنامج وعدم توفير هذا التمويل يحد من فاعلية الإبتكار.

2_تجنب المخاطرة:

أغلبنا لا يرغب في تحمل المخاطرة، ويسعى للمحافظة على الصحة والثروة وهدوء الأعصاب، ومع ذلك فإنه لا تقدم دون تحمل المخاطرة والقبول بذلك. والإبتكار يحمل المخاطرة المرتبطة بالفشل في كل مراحله لهذا تزخر الشركات بالعبارات المألوفة التي تعبر عن الميل نحو تجنب المخاطرة.

3_الصوامع الوظيفية:

إن الشركات تنشأ لتحمي الحدود وتحدد المسؤوليات، وتصنع القواعد الصارمة، ونتيجة لذلك تحرم الأقسام والأفراد من ميزة العمل المشترك.

إن المبتكرين يميلون بطبيعتهم لتخطي الحدود وإنشاء الوضعيات الجديدة، ولكن هؤلاء المبتكرين الذين يستفيدون من الشركة ككل، قد يواجهون عقبات جمة جراء الحدود والتخصيص في الأقسام أو الصوامع الوظيفية مما يقتل الإبتكار.

4_الالتزام بالوقت:

الوقت نادر، وهو الأكثر قيمة في المؤسسات وعمل الإدارة يتمثل في تقييم تلك الدقائق من وقت العمل، وكيف يمكن أن تكون ذات مردود مناسب وهذا ما لا يمكن عمله مع الإبتكار، إذ من الصعب إثبات أن الإبتكار ذو مردود مناسب في أغلب مراحله قبل أن يصل المنتج الجديد إلى السوق.

5_المقاييس غير السليمة:

تعتمد الكثير من المؤسسات على إستخدام مقاييس العوائد والأرباح والحصة السوقية لأنها الأسهل في التقييم في تلك اللاملموسات مثل السمعة والمعرفة والقيادة وغيرها من الأصول التي تساهم في صنع القيمة الحقيقية للمؤسسة.

5_قلة التنسيق بين الأقسام المختلفة:

يعتبر الإتصال السيئ بين أقطاب المؤسسة من العوائق التي تقف أمام الإبتكار، إضافة إلى مدى تقبل المستخدمين لفكرة جديدة في الإنتاج لأنهم يرون فيها تهديدا لمناصبهم أو تخفيض للأجور، لذلك يجب توعيتهم بضرورة الإبتكار لضمان مستقبل المؤسسة.

6_نقص الموارد البشرية وعدم تنوع الكفاءات:

إن هذا النقص يؤدي بالمؤسسة إلى تناقص فرص الإبتكار، لذا من الضروري أن تعتمد المؤسسات على منهج قائم على المشاركة في الإدارة وأن تقدم حوافز معنوية بغية إستقطاب العاملين المبتكرين والمحافظة عليهم **(نبيل 2003: 233)**.

وهناك من يضيف معيقات أخرى للإبتكار في المؤسسات أهمها ما يلي **(ياسين:2007)**:

- ❖ قلة الدعم المقدم من الإدارة العليا لمشاريع الإبتكار والمبتكرين.
- ❖ سوء النمط الإداري وعدم وجود قيادة إدارية مؤهلة.
- ❖ عدم قدرة المؤسسات على مسايرة التطورات الجديدة.
- ❖ عدم وجود ترسانة فاعلة من القوانين التي تدير البراءات وحقوق الملكية وكافة الإجراءات الإدارية.

المطلب الثاني: عوامل نجاح الإبتكار في المؤسسات.

هناك جملة من العوامل التي تساعد على نجاح الإبتكار في المؤسسات نذكر منها ما يلي **(العامري 2005: 144-161)**:

- ❖ دعم الإدارة العليا.
- ❖ وجود عدد كبير من الباحثين والفنيين.
- ❖ المردود المالي العالي المتوقع من الإبتكار.
- ❖ بناء علاقات وثيقة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- ❖ التسهيلات الضريبية والتشريعية من الحكومة.
- ❖ وفرة الآلات والتجهيزات والحواسيب.
- ❖ الإطلاع المستمر عن التطور التكنولوجي في مجال الصناعة التي تعمل بها المؤسسة.
- ❖ أخذ بعين الإعتبار حاجات ورغبات السوق.
- ❖ حرية دوران الأفكار.
- ❖ إضافة إلى كفاءة وفعالية الجهاز الإداري ونمط القيادة والإشراف والأنظمة المتبعة التي تعتبر أهم العوامل التي تشكل المناخ التنظيمي الذي يشجع على الإبتكار.
- ❖ وجود إستراتيجية طموحة تساعد على تجاوز السوق المحلية من جهة، والدخول إلى الأسواق العالمية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإبتكار وأداء المؤسسة.

يمكن توضيح العلاقة بينهما في النقاط التالية **(مباركي وقريشي 2007: 418-419)**:

- **مساهمة الإبتكار في تخفيض التكاليف:**

لما تقوم المؤسسات بإدخال تقنيات جديدة في العملية الإنتاجية فإن ذلك سوف يزيد من كمية الإنتاج وتكون العملية الإنتاجية في هذه الحالة أسرع حيث يتم معالجة أكبر كمية من المدخلات ضمن فترة زمنية معينة وهذه الزيادة في الإنتاج غالبا ما تؤدي إلى خفض التكاليف الأمر الذي يضمن أحسن مردودية للمؤسسة **(مباركي وقريشي 2007: 418)**.

- **مساهمة الإبتكار في تحسين الجودة وتنشيط الإستهلاك:**

فالمؤسسة تسعى دائما إلى تحسين منتجاتها بشتى الطرق بغية إشباع حاجات ورغبات المستهلكين بشكل مستمر وهنا يبرز دور الإبتكار الذي يحقق جودة المنتج أعلى من جودة المنتج السابق مع الإحتفاظ بنفس التكاليف مما يؤدي إلى الزيادة في أداء المؤسسات مباشرة (مباركي وقريشي 2007: 418).

- **مساهمة الإبتكار في تنظيم العمل:**

إن استخدام أسلوب جديد ومبتكر في الإنتاج لا يؤدي فقط إلى تحسين الطاقة الإنتاجية والزيادة من جودة المنتج، بل يؤدي أيضا إلى تغيير تنظيم العمل وأساليبه وبالتالي فإن التجديد في وسائل الإنتاج لابد أن

يصاحبه تغيير في نوعية اليد العاملة المشتغلة بها. وذلك بتطويرها وتكوينها وتأهيلها لإستخدام هذه التجهيزات الحديثة. الأمر الذي بدوره يزيد من فعالية أدائهم بشكل خاص وتحسين أداء المؤسسة بشكل عام.

- **مساهمة الإبتكار التكنولوجي في زيادة فعالية نشاط التسويق والتصدير:**

يعتبر التصدير من أهم المعاير التي يسند إليها قياس كفاءة الأداء للمؤسسات الإقتصادية على المستوى الخارجي وبالتالي فإن التحدي الأكبر للتجديد والإبتكار هو القدرة على التسويق ودخول أسواق جديدة من خلال التصدير، طالما أن زيادة الإنتاج تولد الحاجة لإيجاد حلول لتصريف هذا المنتوج. وبناءا على ما تقدم، لما تقوم المؤسسات بتجديد وسائل إنتاجها فهذا بالضرورة سوف يؤدي إلى تحسين جودة منتجاتها، إنخفاض في التكاليف، زيادة قدرتها التنافسية، وبالتالي تزداد الحاجة إلى فتح أسواق جديدة.

المبحث الثالث: تمويل الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية

سنحاول في هذا المبحث تعريف تمويل الإبتكار، أهميته ومصادره.

المطلب الأول: تعريف تمويل الإبتكار

تمويل الإبتكار هو أحد البرامج الحلول التمويلية البديل والذي يهدف لتقديم الدعم المالي لرواد الأعمال وأصحاب المنشآت الناشئة الصغيرة والمتوسطة ويستهدف بها تغطية فجوة مالية محددة للمشاريع لدعم تأسيسها ونموها وإستدامته **(Mazumdar 2022: 15)**.

كما سبق القول فإن الإبتكار فكرة غير مسبوقة وبالتالي فهي تحتاج إلى العديد من النفقات لدراسة مدى نجاحها والعوائد المنتظرة منها وتتطلب إستثمارات رأسمالية كبيرة إلا أن القدرة على تأمين تمويل الإبتكار يشكل تحديا للمبتكرين وعائقا للمشاريع، فمرحلة تمويل الإبتكار فيها مجازفة ومخاطرة كبيرة نظرا إلى أن الإبتكار مرتبط بخاصيتين هما:

- إرتباطه بالخطر المرتفع ففي حالة فشل المشروع فإن المستثمرين سيخسرون أموالهم.
- عدم توازن المعلومات: فالمبتكر له معلومات دقيقة حول قيمة مشروعه مقارنة بالمستثمرين خارج المؤسسة وبالتالي لا يمكن تمويله بالطرق التقليدية فلا البنوك ولا الأسواق المالية مناسبة لتمويل الإبتكار ويجب البحث عن بدائل تمويلية أخرى كالتمويل الذاتي وإنشاء مؤسسات خاصة من أجل التمويل.

لكون عملية الإبتكار مكلفة خاصة عند تطوير الأفكار والمعارف العلمية المتقدمة إلى واقع ملموس.

المطلب الثاني: أهمية تمويل الإبتكار

تزايد الإهتمام بتمويل الإبتكار لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة تكلفة البحث والإبتكار المرتفعة، ولهذا قد تعودت القطاعات العامة أو الحكومية التكفل بعمليات التمويل الضرورية خاصة عند تطوير الأفكار والمعارف العلمية المتقدمة إلى واقع ملموس، وذلك من خلال الاعتمادات المالية التي تخصصها مختلف الحكومات والهيئات العمومية، لكون آثار مشروعات البحث والتطوير والإبتكار لها علاقة بالاقتصاد والمجتمع ككل، فقد برزت توجهات سياسية مختلفة للتكفل بمسألة التمويل. تسهيله وتشجيعه بطرق مختلفة جديدة منها

الموازنات الخاصة بالبحث والتطوير والإبتكار، الإعفاء الضريبي على الأنشطة المرتبطة بها، اللجوء إلى المساعدات المالية من مختلف الجهات الوطنية أو الدولية، تعبئة رؤوس الأموال الخاصة (اوكيل 1994: 304).

وهناك بدائل يمكن إستغلالها من أجل حث القطاع الخاص على الإسهام في تمويل مشروعات البحث والتطوير والإبتكار. من بين هذه البدائل هناك أخذ الإحتياطات مقابل الأخطار أو الخسائر على عاتق السلطات العمومية، كذلك عدم حصر أنشطة البحث والتطوير والإبتكار في مسؤولية فرد أو مؤسسة خاصة واحدة وكذلك تغطية جانب من جوانب تكاليف البحث والتطوير، إلى جانب تشجيع التبرعات **(اوكيل 1994: 306)**. وسواء كنا في حالة المؤسسة العمومية أو الخاصة، فإنه من الأهمية بمكان إعداد موازنة الإبتكار أو البحث والتطوير بأكبر قدر من الليونة.

إن إدارة البحث والتطوير تنطوي على تسيير الموازنة الموضوعية لذلك، إذ أن عدم الحرص على ذلك يعرض إلى ضياع فرص الإبتكار ومنه عدم إمكانية تحقيق المزايا التنافسية الضرورية خاصة في إطار العولمة ونطاق إقتصاد المعرفة المتزايد الأهمية والإقبال عليه من طرف الحكومات. ورغم عدم وجود نماذج مثالية لموازنة الإبتكار والبحث والتطوير فإن العمل بمبدأ تقدير تكاليف النشاطات يمكن أن يساعد على إعداد الموازنة المعنية بصورة مبدئية وتطويرها بعد المراجعة **(اوكيل 1994: 305)**.

المطلب الثالث: مصادر تمويل الإبتكار

إن المشكلة الأساسية التي تعاني منها أغلب المؤسسات تتعلق بمسألة التمويل نظرا للمجازفة والمخاطرة التي يتميز بها تمويل الإبتكار، غير أن الحاجة إلى التمويل تتزايد خاصة في بداية إنشاء المشاريع، وتختلف مصادر تمويل الإبتكار حسب درجة الخطورة وكبر المشروع وقدرة المؤسسة في حد ذاتها. نذكر منها ما يلي:

1_التمويل الذاتي:

يكون عن طريق السيولة المالية التي تتوفر عليها المؤسسة خاصة الأرباح المحققة والغير موزعة. يضمن هذا التمويل القرار الإنفرادي لصاحب المؤسسة دون التفاوض عليها وسهولة التحكم في تكاليفها، غير أنها لا تخلو من العيوب نظرا إلى عرقلة النمو الذي ينجم عن عدم إستثمار المؤسسة في مشروع آخر كما أنها تتحمل المخاطر بالكامل.

2_اللجوء إلى التمويل عن طريق السوق المالي:

ويكون إما عن طريق إصدار أسهم عادية أو ممتازة، يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو التمويل عن طريق إصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويل الأجل **(طهراوي وشاقور 2018: 97-98)**.

3_البحث عن شراكة:

تلزم الشراكة المؤسستين أو الطرفين على إستغلال موارد مشتركة لتنفيذ مشاريع أو أنشطة معينة وإقتسام العائدات، وهي بذلك تقنية للتطوير والتنظيم تجمع الشريكين بواسطة عقد يركز على هدف مشترك خلال

فترة التعاون المحددة وبالتالي قد تشمل أيضا تبادلا للمعارف والخبرات (**Hervé and Krieger, 2001: p. 38**).

4_رأس مال الخطر:

ويعرف بأنه التغير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة الشريك في المؤسسة يمول ويوجه القرارات الإستراتيجية للمشروع، ويهدف في المقابل إلى تمويل كل مراحل الإبتكار بداية من الفكرة الأولية وصولا إلى نجاح الفكرة وتحقيقها للعوائد المالية على المدى الطويل بحيث لا يضمن استرداد المال في التاريخ المحدد **(حنفي 2000: 54)**.

5_القروض البنكية:

تدرس البنوك أو المؤسسات المالية المانحة للقروض المشروع الاستثماري قبل التمويل، حيث يقوم بدراسة المردودية وفقا لملف تمنحه المؤسسة، ويعد وجود رأس مال خاص كاف من شروط قبول الطلب غالبا، غير أن معظم المؤسسات تكون غير متمكنة من هذا الشرط ما يرفع من خطورة القرض ما يؤدي إلى الرفع من معدل الفائدة وتخفيض قيمة القرض.

6_الهيئات والمؤسسات المتخصصة:

تمنح جهات متخصصة في دعم هذه المؤسسات، قد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية، ويكون من أبرز أهدافها التنمية الإقتصادية والمصلحة العامة من وراء تقديم الدعم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7_حاضنات الأعمال:

تعمل حاضنات الأعمال إلى دعم نشاط الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الموارد التكنولوجية والموارد العلمية لها، إضافة إلى جملة من الخدمات والتسهيلات لهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق، وتنبثق أهمية حاضنات الأعمال من أن نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حاضنة **(طهراوي وشاقور 2018: 98)**.

وتعمل هذه الحاضنات على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الإبتكار، كما تمنح دورا إستشاريا للمؤسسات وتقدم التمويل اللازم، وعادة ما تنمو حاضنات الأعمال بجانب الجامعات ومراكز البحث حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها، لأن دورها هام في تعزيز العلاقة بين البحث العلمي والصناعة. إن التعاون بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يدفع الإبتكار إلى الأمام ويساعد على التغلب على أهم العراقيل.

خاتمة الفصل

تواجه المؤسسات اليوم تحديا كبيرا إذ تعمل في بيئة عمل معقدة متطلبة وسريعة التغيير اقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا وتتسم هذه البيئة بالمنافسة القوية والإفتاح والتطورات المتسارعة.

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى الجانب النظري للإبتكار من مفهومه وأهميته، أنواعه وكذا إستراتيجياته وتوصلنا إلى أن الإبتكار يعتبر أحد الوسائل والمتطلبات الأساسية في الإدارة المعاصرة، إذ لم يعد كافيا أداء الأعمال في المؤسسات بالطرق الروتينية التقليدية، ومن أجل ضمان بقائها وإستمرارها يجب أن يكون الإبتكار والتجديد هما السمات المميزة لأدائها، فهو يحقق قيمة مضافة لأدائها والسلاح التنافسي في السوق الحالية، فالمؤسسة الناجحة اليوم هي التي تطور منتجاتها بوتيرة أسرع من المؤسسات المنافسة وتكون أكثر قدرة منها على الاستجابة لحاجات عملائها .

إلا أن العائق التمويلي هو العائق الأكبر الذي يقف أمام أصحاب المشاريع إذ أنهم لا يمتلكون دائما التمويل الضروري لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع بشكل فعال، حيث يرتبك الإبتكار بالتكلفة العالية والمستوى العالي من المخاطر، وبالتالي تحتاج إلى المستثمرين من الخارج لتمويل مشاريعها الإبتكارية وتنهض نحو الأفق وتحقق أرباحا معتبرة.

الفصل الثاني:

تمويل الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

مقدمة الفصل:

إن البحث العلمي هو عصب الحياة، ووسيلة في تحقيق الكثير من الأهداف المبتغاة، وإن كثيرا من البحوث العلمية إن لم نقل كلها تحتاج إلى مصادر للتمويل الدائمة ومبالغ مالية وفيرة حتى يتم إنجازها على أكمل وجه، وبناء على ذلك فإن الدول والجامعات و المؤسسات البحثية تولي إهتماما خاصا للبحوث العلمية في سبيل خدمة المجتمع، وتضع في إعتبارها أهمية المال المرصود بغرض إثراء البحوث العلمية وتحقيق تنميتها وإستدامتها.

بات الإهتمام بالإبتكار يتزايد أكثر مما مضى لأنه أصبح مصدر التميز في سوق شديدة المنافسة، لذا تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى إلى تبني نشاط الإبتكار بشتى مجالاته لما له من نتائج على تحسين نموها الاقتصادي، وركب موجة التنافس سواء عربيا أو عالميا، و بهدف تحقيق هذه الغاية لابد من بناء نظام وطني فعال للإبتكار حيث يقوم بتحويل مخرجات البحث العلمي من فضاء الإنتاج العلمي إلى فضاء الإنتاج الصناعي، ولإنجاح هذا النظام إهتمت الجزائر بتطوير المجال التشريعي، والمالي والبشري لما لهم من عوائد على نشاط الإبتكار.

في الآونة الأخيرة معظم المؤسسات الجزائرية تسعى إلى تبني فكرة التجديد و التطوير من خلال الإهتمام بوظيفة البحث والتطوير وكذا الإهتمام بالعنصر البشري المبتكر مع دعم الدولة المتواصل من خلال خلق وزارات وهيئات حكومية فعالة وأيضا من خلال المؤسسات الخاصة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنتطرق في هذا الفصل إلى عرض جل ما يتعلق بالإبتكار ومصادر تمويله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع البحث العلمي في الجزائر

يعد البحث العلمي من أبرز التطورات المميزة في عصرنا الحالي، حيث أدركت الكثير من الأمم بأن وجودها وكيانها وتطورها مرهون بما تنجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم بذلك الخطط وتقيم المراكز والمؤسسات، و ترصد الإعتمادات المالية الكبيرة ، إدراكا منها بأن الإستثمار في البحث العلمي هو من أهم أنواع الإستثمار وتشكيل مؤسسات التعليم الآلي وترقيتها بالإضافة إلى مهمتها في تزويد الإطارات بالمهارات والمعارف، وقد مارست الجامعات هذا الدور في جميع الدول التي حققت التقدم في البحث العلمي نظرا لحاجتها إلى نتائج البحث العلمي في مختلف الميادين، كما قد نال البحث العلمي أهمية بالغة في الدول المتقدمة نظرا لأهميته البالغة في التطور والرقي وفي المقابل هناك العديد من الظروف والعوامل التي يمكن إعتبارها مسؤولة عن تراجع البحث العلمي وتأخره في الجامعة الجزائرية، ولعل من أسباب هذا التأخر عدم وجود سياسة واضحة للبحث العلمي، وضعف الحافز النفسي لدى الباحثين ونقص الميزانية المخصصة للبحث العلمي مما أثر بشكل سلبي على جودة البحث العلمي.

المطلب الأول: البرامج والأنشطة الداعمة للبحث العلمي.

في الآونة الأخيرة هناك تقدم أحرزه قطاع البحث العلمي بالجزائر، بعد التأخر والمراوحة لفترة من الزمن بسبب الهزال الذي أصاب منظومته.

في هذا المطلب سنتعرف على الأنشطة الداعمة للبحث العلمي والتي ساهمت في التغلب على الهزال الذي أصابه في فترة من الفترات.

من أجل تدعيم أنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، تم إصدار عدة مراسيم تنفيذية أهمها: المرسوم التنفيذي رقم 137/98 المؤرخ في 03 ماي 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية و تنظيمها و تسييرها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 43/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تسييرها، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي 244/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء ، تنظيم وتسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجيا، و بغية تعزيز صلاحيات الهيئات المكلفة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المشار إليها بالمراسيم أعلاه أقدمت الجزائر في منتصف سنة 2000 على إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي هدفها الأساسي هو إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تنفيذها بالتنسيق مع القطاعات و الهيئات المعنية عمومية كانت أو خاصة **(سواعدية وحاجي2019:493)**.

1_بعض مؤشرات البحث العلمي في الجزائر:

تشير إحصائيات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر إلى تطور بعض مؤشرات البحث العلمي في السنوات العشر الأخيرة ، و هذا راجع إلى الإستراتيجية الجديدة المنتهجة من قبل الوزارة للنهوض بهذا القطاع ، وفي ما يلي نقدم بعض مؤشرات الخاصة بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الفترة الأخيرة **(عياش وبن حسين135:2017)**.

أ) تعداد المؤسسات الجامعية:

لقد تطور عدد المؤسسات الجامعية في الفترة الأخيرة بشكل كبير ليصل إلى حدود 106 مؤسسة جامعية لغاية اليوم.

الجدول (02-01): عدد المؤسسات الجامعية لسنة 2017.

المؤسسة	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13
الملاحق الجامعية	02
المدارس الوطنية العليا	20
المدارس العليا للأساتذة	11
المدارس التحضيرية	10
المجموع	106

المصدر: (عياش وبن حسين 2017 : 135).

ب) تطور عدد الأساتذة الباحثين خلال الفترة 2005 _2015:

عرف تعداد الأساتذة الباحثين في المؤسسات الجامعية تطورا متسارعا في السنوات الأخيرة، وهو ما توضحه أرقام الجدول التالي:

الجدول (02-02): تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة: 2005-2015.

السنوات / الأساتذة	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأساتذة الباحثون	13720	14720	18863	25079	26579	28079	33220	41352	47415
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500	4900	5600	6600
المجموع	**15220**	**16820**	**21563**	**28379**	**30479**	**32579**	**38120**	**46952**	**54015**

المصدر: (عياش وبن حسين 2017 : 136).

تشير أرقام الجدول إلى التطور الهائل في مجموع الأساتذة الباحثين، حيث إنتقل من 15220 أستاذ باحث سنة 2005 إلى حدود 54015 أستاذ باحث مع نهاية سنة 2015، بمتوسط زيادة سنوية يقدر بـ 16%. ويعود سبب هذه الزيادة المتسارعة في عدد الأستاذة إلى الاستراتجية المتبعة من قبل الوزارة لتطوير قطاع التعليم العالي وزيادة التأطير في الجامعات وترقية البحث العلمي.

ج) شبكة البحث العلمي في الجزائر:

تتكون شبكة البحث العلمي في الجزائر على العديد من الهياكل الباحثية ,حيث تحتوي على 11 مركز بحث و 04 وحدات بحث و 06 وكالات بحث، بالإضافة إلى قرابة 1400 مخبر بحث داخل و خارج الجامعة **(عياش وبن حسين136:2017).**

1. **مراكز البحث** : و تتكون من:

- مركز تطوير الطاقات الجديدة .
- مركز البحث في الإعلام الآلي و التقني .
- مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة.
- ✓ مركز البحث العلمي و التقني في التلحيم و المراقبة .
- مركز البحث في التحليل الفيزيو _كيمياء .
- مركز البحث العلمي و التقني لتطوير اللغة العربية .

- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير .
- مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية .
- مركز البحث العلمي و التقني في المناطق الجافة.
- مركز البحث في البيوتكنولوجيا .
- مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية .

2. **وحدات البحث** : و تضم:

- وحدة البحث في المواد و الطاقات المتجددة تلمسان .
- وحدة البحث في العلوم الإجتماعية باتنة 1.
- وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية سطيف 2.
- وحدة البحث في العلوم الإجتماعية و الصحة وهران 2.

3. **وكالات البحث** : و تتكون من :

- الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث و التطور التكنولوجي.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم و التكنولوجيا _الحراش _الجزائر.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة _ وهران.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجيا و علوم الزراعة و التغذية _قسنطينة.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الطبيعة و الحياة _ بجاية.
- الوكالة الموضوعاتية للبحث في وحدة البحث في العلوم الاجتماعية و الانسانية _ بليدة.

المطلب الثاني: الإنفاق على البحث العلمي:

يعتبر الإنفاق على التعليم للدول النامية إستهلاكا و مردوده ضئيل جدا، على عكس الدول المتقدمة التي فاقت نفقات التعليم عندها نفقات الخطط التنموية الكبرى، لأنهم و بالتأكيد أدركوا الكم الهائل من المردود الذي سيكسبونه جراء الإستثمار التعليمي والبحثي، وقد أدلت الجزائر إهتماما كبيرا بنسبة الإنفاق على برامج البحث العلمي، ورفعت من قيمته نظرا لأهميته الكبيرة، فهو من المتطلبات المهمة التي تستخدم في قياس فعالية الإنتاجية العلمية و التطوير لعملية التنمية.

حيث يأخذ مفهوم الإنفاق على التعليم بالمعنى الواسع مفهوم التكلفة، والتي تعني بحسب تعريف المعجم الوسيط كل ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد و هو بالتالي يشمل بعد الجهد في التعامل مع التكلفة بالإضافة إلى المال **(دهان2010:31)**.

ومن خلال التعريف يمكن القول أن الإنفاق على التعليم ليس إنفاقا ماديا فقط، بل يتعدى ذلك أيضا مختلف المجهودات البشرية للتعامل مع النفقات المالية، وحسب مختلف المؤشرات الوطنية و العالمية سواء

للبحث العلمي أو الإبتكار فإن مؤشر تمويل البحث العلمي يتمثل في نسبة ما ينفق على البحث العلمي والتطوير قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي.

فإذا كان الإنفاق أقل من 1 % من الناتج المحلي فإن التأثير المرجو من تلك البحوث يكون محدودا، أما إذا تراوح بين 1 % و1.5 % فهو في مستوى الحد الأدنى، أما إذا كان الإنفاق بين 1.5 % و 2 % فإنه يقع ضمن المستوى المقبول في حين إذا زاد عن 2 % فإن البحوث العلمية تكون في مستوى مناسب على تطوير قطاعات الإنتاج بتقنيات جديدة **(طوالبية 35:2018)**.

حيث أنه ومن بين الدول الصناعية الكبرى في مجال البحث العلمي اليابان هي التي أخذت المرتبة الأولى بنسبة مئوية للإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الدخل الوطني قيمتها 3.39 بالمائة في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 2.61 بالمائة تليها ألمانيا بنسبة 2.53 بالمائة وهي نسب مرتفعة جعلت من هذه الدول تصعد قمم التطور العلمي والتكنولوجي، حيث أدى ذلك إلى إرتفاع مؤشر الإبتكار العالمي.

أما فيما يخص الجزائر، فنسبة إنفاقها على البحث والتطوير من إجمالي الدخل الوطني ضعيفة جدا، كباقي الدول العربية النامية، وتختلف تماما عن المعدل العالمي، فهي لم ترتفع عن 1 % من سنة 2012، وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي، كما أخذت تدابير أخرى مثل الحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث، وإزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة العلمية **(سواعدية و حاجي495:2020)**.

1. واقع وآفاق تمويل البحث العلمي في الجزائر:

يمثل الشكل البياني التالي تطور عدد المنشورات العلمية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2018.

الشكل (01-01): عدد المنشورات العلمية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

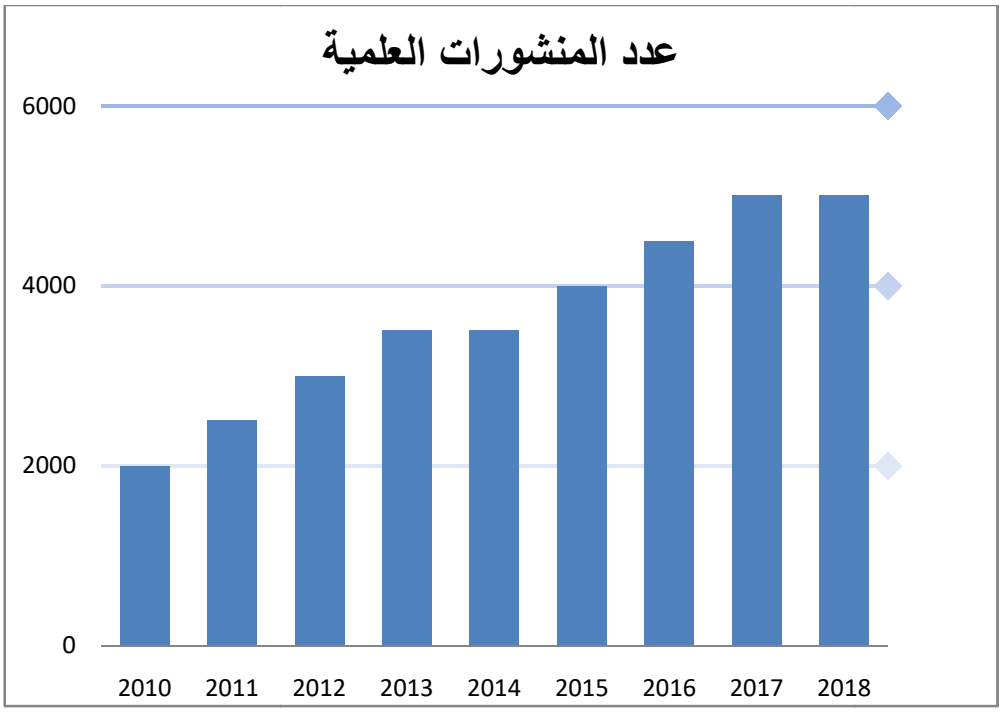

المصدر: (كشرود وميقاويب 2021 : 305).

نلاحظ من خلال الشكل السابق إرتفاع ملحوظ لعدد المنشورات العلمية خلال فترة الدراسة، حيث كانت تقدر المنشورات ب 2140 خلال سنة 2010 لتبلغ 5231 سنة 2018، وهذا راجع نسبيا لزيادة عدد الباحثين خلال هذه الفترة، وكذلك إرتفاع عدد الندوات والملتقيات الدولية والوطنية والتربصات العلمية بالداخل والخارج ومشاريع البحث العلمية ولإستعمال المخابر لأحدث التكنولوجيا والوسائل.

الجدول (02-03): نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل المحلي في بعض الدول العربية.

الدولة	السنة	نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل المحلي
الجزائر	2017	0.53
تونس	2018	0.59
مصر	2018	0.72

المصدر: (كشرود وميقاويب 2021 : 306).

من الملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعد الأضعف من ناحية تمويل البحث العلمي حيث بلغ إنفاقها على البحث العلمي ما نسبته 0.53 % من إجمالي الدخل المحلي مقارنة بالدول المجاورة لها على غرار تونس التي بلغت نسبة إنفاقها على البحث العلمي 0.59 % من إجمالي الدخل المحلي، في حين أن مصر تصدرت القائمة بنسبة 0.72 بالمائة من إجمالي الدخل المحلي **(كشرود وميقاويب2021:306).**

من خلال ما سبق نستخلص أن الجزائر لا تولي إهتماما كافيا بقطاع البحث العلمي مقارنة بالدول الأخرى وهذا ما يثبته إنفاقها المحتشم على البحث والتطوير، ومن أجل النهوض بواقع البحث والتطوير في الجزائر كبقية الدول التي تسعى للحاق بركب الدول الأخرى يتوجب على أصحاب القرار القيام بجملة من المراجعات لسياستها الإصلاحية التي شرعت دوليا وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

- نوعية وعدد أفراد طاقمها المكلفين بالبحث والتطوير العلمي؛
- مدى وفرة وسائل وعتاد البحث العلمي والتقني والقدرة على إدامتها؛
- حجم الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتقني؛
- مدى توافر مناخ علمي ملائم للإبداع والإبتكار؛
- عدد ساعات التدريس الملقاة على عاتق الأساتذة والباحثين للمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

مدى تواجد نظام من المحفزات لتشجيع الباحثين على الاجتهاد والمنافسة الخلاقة بما يعود عليهم بالمنافع المادية والمعنوية.

المطلب الثالث: مصادر تمويل البحث العلمي:

تتمثل المصادر الرئيسية لتمويل البحث العلمي في **(كياري2014:08)**.

أولا: الايرادات الحكومية:

إن الجهة التي تضطلع بمهمة التمويل غالبا ما تكون الحكومة المركزية عن طريق الميزانيات التي تعدها الجهات التعليمية المسؤولة كوزارات التعليم والبحث العلمي، وبهذا فإن التمويل عن طريق إيرادات الحكومة ينتمي بصفة عامة إلى نظام مركزي، و تشتمل إيرادات الحكومة على المنحة السنوية (إعانات الدولة)، حصة الجامعة من الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية حتى يخصص للجامعات نسبة معينة منها عند تحصيلها كل عام.

و هناك مصادر أخرى لتمويل البحث العلمي تتمثل في:

1. الضرائب و الرسوم الخاصة بالتعليم:

كنسبة من ضرائب الدخل وضريبة الأراضي ورسوم السيارات وضريبة التعليم الجامعي مثل ضريبة التعليم الجامعي على الكحول والتبغ في بريطانيا وضريبة المصارف في الأردن.

2. القروض:

القروض الداخلية والخارجية التي تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية.

3. أقساط التعليم الخاص:

وهذه الأقساط تدفع مقابل تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم الخاصة.

4. المصادر الخاصة:

ويعني تمويل البحث العلمي من خلال المصادر الخاصة، أي ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات البحثية الخاصة، مثل الرسوم التي يدفعها الأهالي بشكل رمزي وكامل، رسوم التسجيل ورسوم الامتحانات وثمن الكتب...، إضافة إلى أقساط التعليم المدفوعة من قبل عائلات الطلبة، كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الصناعية أو التجارية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها المؤسسات التعليمية.

5. المصادر المحلية:

تتمثل مساهمة البلديات، الحكومات المحلية والأهالي في المناطق الريفية والقرى مثل: مساهمة الأهالي في بناء كلية، أو تقديم أرضا أو تأمين السكن والطعام لطلبة الأقسام الداخلية.

6. الهيئات والتبرعات:

وهي عبارة عن هيئات وتبرعات عينية أو نقدية تقدم للمؤسسات التعليمية.

7. التمويل الذاتي:

وذلك من خلال الجمع بين العمل والدراسة أو القيام بأعمال إنتاجية مجاورة (كالكليات التقنية والصناعية والمستشفيات الجامعية و الإستشارات الهندسية) بعبارة أخرى تمول بعض المؤسسات البحثية نفسها ذاتيا من خلال مواردها المتتالية من بيع منتجاتها الخاصة التي تقدمها.

8. المنح و المساعدات الخارجية:

وتسمى بمصادر التمويل الخارجية (ما عدا القروض وتكون غير مشروطة) وتشمل هذه المصادر المساعدات والمنح الخارجية التي تقدمها الجهات الدولية والإقليمية والوطنية أو الهيئات الصحية أو الدينية أو المؤسسات أو الشركات الخاصة.

9. أقساط التعليم المسائي:

هناك بعض الكليات لديها القدرة على فتح باب التقديم للدراسات المسائية في أقسامها مقابل مبالغ معينة يدفعها الطالب في الدراسات المسائية .

المبحث الثاني: واقع الإبتكار في الجزائر.

يعتبر موضوع الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية حديث العهد نسبيا في الجزائر، وهو من المواضيع التي تحظى بإهتمام خاص من طرف المؤسسات بأحجامها والباحثين على حد سواء، لذا فليس من المفاجئ أن نجده يتموضع في قلب الإهتمامات العلمية والحكومة التي تهدف إلى العناية به وتحفيزه وتنميته. ويمكن إعتبار الإبتكار من بين العوامل الإستراتيجية التي تساهم في تنمية المؤسسات وتشغيلها وكذا الزيادة من رقم أعمالها.

وتنعكس أهمية الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من خلال كونها المنفذ الذي يخلصها من تهديدات الاستيراد العشوائي الذي طبع اقتصاد الدولة. على هذا الأساس تسعى هذه المؤسسات إلى تشجيع أفرادها ومختلف الأطراف الفاعلية على الإبتكار حتى تنمي من قدراتها التنافسية وتستطيع المساهمة في ترقية الصادرات.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مدخلات الإبتكار ومخرجاته لكونهما المؤشرين الفرعيين له، لما لهما من أثر كبير على اقتصاد المؤسسة.

المطلب الأول: مدخلات الإبتكار.

إن أي مؤسسة أو حكومة إذا ما أرادت أن تقيم وتدير مختلف أنشطتها عليها أن تقيسها وهذا ما ينطبق على الأنشطة الإبتكارية والتي أصبحت من الضروريات والأولويات الواجب الإهتمام بها من أجل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وقد تشاركت مؤسسات استشارية وتعليمية في إعداد مؤشر الإبتكار العالمي ويتضمن توسعا كبيرا في المناخ المواكب والبيئة الحاضنة للإبتكار فرغم الالتزام بتحديد مدخلات الإبتكار ومخرجاته إلا أنه حدث توسع في المناخ المؤسسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي البنية التحتية التي ينبغي توفرها لنجاح عملية الإبتكار فهذا المؤشر يرتكز أساسا على أن حدوث الإبتكار يتطلب بالضرورة وجود مجتمع مبتكر. ويرتكز على خمسة ركائز أساسية تبين عناصر الاقتصاد التي تتيح الأنشطة الإبتكارية وهي:

1- المؤسسات.

2- رأس المالي البشري والبحوث.

3- البنية التحتية.

4- تطور السوق.

5- تطور الأعمال.

الجدول (02-04): المؤشرات الفرعية لمدخلات الإبتكار في الجزائر لسنة 2020.

المؤشر	النتيجة (0-100)	المرتبة
1-المؤسسات	52.2	104
البيئة السياسية	43.5	110
البيئة التنظيمية	49.5	105
بيئة الأعمال	63.6	74
2 -رأس المال البشري	28.4	74
التعليم	37.7	85
التعليم العالي	42.3	36
البحث والتطوير	5.1	76
3 -البنية التحتية	31.5	100
تكنولوجيات المعلومات والإتصالات	37.3	114
البنية التحتية العامة	31.9	42
الاستدامة البيئية	25.2	79
4 -تطور السوق	24.6	130
القروض	9.3	129
الاستثمار	10.0	130
التجارة التنافسية وحجم السوق	54.5	99
تطور بيئة الأعمال	15.6	126
العاملين في	13.5	115

مجال المعرفة		
روابط الإبتكار	15.1	111
استيعاب المعرفة	18.3	113

المصدر (دهيني 2021-2022 : 126)

نلاحظ في الجدول أعلاه نسب أهم المؤشرات الفرعية لمدخلات الإبتكار لسنة 2020، قد تراجعت مقارنة بالسنة الفارطة، بحيث إحتلت الجزائر مراتب الأخيرة، ففي المجال المؤسساتي إحتلت المرتبة 104 بنسبة تقدر ب 52.2، والمرتبة 74 في مجال الرأس المال البشري، وهذا راجع إلى نقص الإهتمام بالمورد البشري الذي يعتبر عائد و ثروة تنكس إيجابياته على مختلف المجالات الأخرى من تعليم وبحث وتطوير، وفيما يتعلق بالبنية التحتية فقد سجلت 31.5 لتحتل المرتبة 100، وهذا راجع إلى عدة عراقيل واجهتها الجزائر في تطبيق الحوكمة الإلكترونية والإنتقال إلى التحول الرقمي الذي أصبح ضرورة لا مفر منها، ومن بين هذه العراقيل نذكر:

- ضعف تكنولوجيا المعلومات والإتصال، والتأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات.
- محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال، و ذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة، حيث تحتاج الأعمال الإلكترونية إلى وضع أنظمة و تشريعات تتناسب مع طبيعتها.

و بالنسبة لمؤشر السوق، إحتلت الجزائر المراتب الأخيرة، وذلك لضعف مؤشراته الفرعية التي سجلت النسب التالية: القروض: 9.3، الاستثمار:10، التجارة التنافسية:54.5.

المطلب الثاني: مخرجات الإبتكار

والتي تعني بالمخرجات الملموسة وغير الملموسة والتي تم الحصول عليها عن طريق عمليات إبتكارية ناجحة حيث تتكون من ثلاث مؤشرات فرعية **(سواعدية وحاجي497:2020)**:

أولا: الأصول غير الملموسة:

يتم قياسه عن طريق حساب العلامة التجارية المحلية، وكذا نماذج الأعمال والهياكل التنظيمية المبتكرة.

ثانيا: السلع والخدمات الإبداعية:

التي تتكون من صادرات الخدمات السمعية والبصرية، وكذا نماذج الأفلام الروائية الوطنية وصناعات الطباعة والنشر منها عدد الصحف المطبوعة، وأيضا صادرات السلع الإبداعية.

ثالثا: الإبداع الإلكتروني أو على الانترنت:

الذي يقيس كل الإبداعات التي هي عبر الأنترنت كعدد الفيديوهات المحملة.

الجدول رقم (02-05): المؤشرات الفرعية لمخرجات الإبتكار في الجزائر لسنة 2020.

المؤشر	النتيجة (0 – 100)	المرتبة
1-مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	8.1	125
انتاج المعرفة	6.9	90
تأثير المعرفة	9.5	119
نشر المعرفة	7.9	128
2- مخرجات ابداعية	8.9	118
النواتج الإبداعية الغير الملموسة	14.1	115
السلع والخدمات الإبداعية	1.1	125
الإبداع على شبكة الانترنت	6.5	101

المصدر (دهيني 2021-2022 : 128)

تشير معطيات الجدول الخاصة بالمؤشرات الفرعية لمخرجات الإبتكار سنة 2020 إلى اتساع الفجوة بين الجزائر والدول المتقدمة والناشئة، حيث إحتلت الجزائر المراتب الأخيرة بنسب متدنية فيما يخص مجال المعرفة والإبداع، رغم أن الإبتكار أصبح ظاهرة عالمية ولم يعد حكرا على الدول الصناعية، إلا أن الجزائر سجلت 8.1 فيما يخص مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، و8.9 لمؤشر المخرجات الإبداعية، وهذا نتيجة عدم توفر بيئة قانونية سياسية تنظيمية تهتم بمجال الإبتكار والإبداع، وكذا قلة تكوين الكوادر البشرية المبدعة وإتاحة الفرصة لهم مع توفير كل الإحتياجات الخاصة بمجال المعرفة والإبتكار.

المطلب الثالث: المؤسسات الداعمة للإبتكار.

تتمثل فيما يلي:

1.الحماية القانونية للإبتكار:

في الجزائر وبمقتضى الأمر رقم 73_62 المؤرخ في 02 نوفمبر 1973 لقانون المعهد الوطني للملكية الصناعية فإن الدولة ملزمة بحماية جميع أشكال الإبداع في المؤسسات وذلك عن طريق:

1. إستلام و تسجيل طلبات و براءات الإختراع بعد تفحصها من النواحي الشكلية و القانونية؛
2. العمل على إصدار براءات الإختراع طبقا للقانون و اللوائح؛
3. تسهيل الوصول للمعلومات التقنية و العلمية الواردة في وثائق البراءات؛
4. تطبيق الأحكام والمراسيم الشرعية المتعلقة بقانون براءات الإختراع.

2.الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية:

أنشأت في ماي 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي، تعني بمخرجات المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، من خلال تحديد نتائج البحوث الواجبة التثمين وإنتقائها، تنظيم منظومات ومناهج إستغلال وتثمين البحوث لترقية التنمية والإبتكار، تطوير التعاون والتبادل، وترقيتها بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة، مساعدة المخترعين في الخدمات لتحقيق النماذج الأصلية ودراسة السوق والبحث عن شراكات وحماية براءات الإختراع، تشجيع ودعم كل مبادرة تهدف إلى تطوير التكنولوجيا وإدراج أعمال مبتكرة عليها.أما شركاء الوكالة تتمثل في حاملي المشاريع المبتكرة، منظمات البحث، المؤسسات الممولة والمجمعات الكبرى **(بالأطرش و بن قرينة13:2017).**

3.المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية:

هو تحت وصاية وزارة الصناعة، له مهام نذكر منها: دراسة طلبات إيداع العلامات، الرسومات، النماذج الصناعية وتسميات الشركة ثم نشرها، تسجيل العقود الخاصة بحقوق الملكية الصناعية، التراخيص وبيع الحقوق، المشاركة في تطوير الإبتكار ودعمه عن طريق تنمية الإختراع، تحفيز القدرة الإبتكارية، تسهيل الوصول إلى المعلومات التقنية الموجودة في وثائق البراءات، تحسين ظروف استيراد التقنيات الأجنبية إلى الجزائر بالتحليل والرقابة وترقية قدرة المؤسسات الجزائرية لتسهيل العلاقات التجارية البعيدة عن المنافسة غير المشروعة.

4.الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي:

أنشأت عام 1995 للإشراف على أعمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي من وظائفها: إعداد البرامج والسهر على تنفيذها، تقييم أجهزة المتابعة والتقويم لأعمال البحث التي تتكفل بها، تمويل المشاريع لبحث المقررة، تشجيع ميكانيزمات الدعم والتسيير الإداري والمالي، ضمان نشر نتائج البحث التي تتكفل بها وترفع من شأنها، تقديم المساعدة التقنية والمالية لإقتناء الأجهزة والوثائق العلمية الضرورية لإنجاز برامج البحث **(بالأطرش وبن قرينة14:2017).**

5.برنامج التأهيل الصناعي:

يسعى لدعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العامة والخاصة بهدف ترقية التنافسية الصناعية من خلال تحسين كفاءات المؤسسة الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها.

تم إنشاء صندوق التنافسية الصناعية يقدم مساعدات مالية لتمويل نفقاتها و دعم الاستثمارات، البحث و التطوير ، إعادة الأهلية للمناطق الصناعية و مناطق النشاطات.

6.برنامج التطوير الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يهدف إلى إطلاع مدير المؤسسة إلى تحديات السوق والإجراءات لتبني آليات تسيير جديدة، كما يساعد المؤسسة على التموضع في نظام مراقبة التسيير من خلال استعمال أنظمة المعلومات وتجديد عمليات الإنتاج وإقامة أنظمة التسيير النوعية من خلال عمليات المساعدة على القرار من خلال تطوير تسيير الإبتكار.

7. برنامج التعاون الأورومتوسطي:

بغض النظر عن أهمية هذا البرنامج فإنه يهدف إلى:

تحسين القدرات الانتاجية لتكون أكثر تنافسية وإدراجهم في السوق العالمي، رفع مستوى التنافسية الصناعية وتطوير خدمات دعم التكنولوجيا والإستشارة للصناعة، تنويع الصادرات ومحدودية التبعية للمحروقات، دعم البحث والإبتكار لتأسيس نسيج صناعي متنوع مشكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة. وعلى هذا الأساس يهدف البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي أو الخدمات الصناعية، بتأهيلها وتأهيل محيطها من خلال الدعم المباشر للمؤسسات من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي بالإضافة إلى دعم تكوين المسيرين، دعم الإبتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل احتياجاتها **(بالأطرش و بن قرينة2017:14-15)**.

8. الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من بينها: حاضنة الأعمال سيدي عبد الله لتقديم خدماتها للمؤسسات المبتدئة وحاملي المشاريع وذلك بتقديم الدعم للمؤسسات التي لا يتجاوز عمرها خمسة سنوات وتوفير إمكانية التنمية السريعة المتمركزة على الإبداع التكنولوجي، تمكين حاملي الشهادات من الاستفادة من خدمات ودعم المحضنة التكنولوجية لمشاريعهم لمدة 30 شهرا للبحث عن التمويل الذي يمثل المرحلة الثانية للحضن حيث يقبل المشروع نهائيا حسب المعايير المعتمدة.

9.الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

يتمثل دورها في توفير المعلومات التجارية المتعلقة بالأسواق والمنتجات والمعلومات التقنية المتعلقة بالتطورات التكنولوجية **(طهراوي وشوقور100:2018)**.

10. مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية ASI:

وهي مبادرة خاصة لترقية المقاولتية والإبتكار في الجزائر، تأسست عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات والإتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية، تنظم مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل لأصحاب المشاريع الناشئة، ويحصل الفائزون على الحضانة في حاضنة سيدي عبد الله وتقدم لهم المشورة ودورات التدريب **(طهراوي وشاقور100:2018)**.

المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسات الإقتصادية

من الواضح أن تمويل الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استثمار عالي الخطورة، قد يرجع ذلك إلى مميزات هذه المؤسسات وإلى البيئة التنافسية اليوم، غير أن الحاجة إلى التمويل تتزايد وخاصة في المرحلة الإبداعية، وتختلف مصادر هذا الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب درجة الخطر وكبر المشروع وقدرة المؤسسة في حد ذاتها.

المطلب الأول: التمويل عن طريق المؤسسات المالية.

أولا: التمويل عن طريق البورصات:

قامت الجزائر بفتح سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر والتسيير التقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات أخرى مرتبطة بشروط الإصدار والاكتتاب أدى إلى شبه انعدام لهذا المصدر التمويلي في الجزائر.

وبرغم من ذلك فإن المزايا التي ستتحصل عليها المؤسسات من سوق المال كبيرة وتفي بتطلعات الإبتكار والإبداع منها: تخفيض عدد المساهمين الذين يملكون رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يجب على المؤسسة الاكتفاء بـ50 مساهم عوضا عن 300 مساهم أو 3 مستثمرين مؤسساتيين (بنوك، مؤسسات مالية، شركات تأمين) يكفونا لإدخال السندات إلى السوق.

وتجدر الإشارة إلى المتعامل الجديد وهو المتعهد بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي توكل إليه مهمة مرافقة هذه المؤسسات أو اعتباره شريكا ماليا حقيقيا على المدى الطويل، يمكن أن يكون هذا المتعهد بنكا

أو مؤسسة مالية أو وسيط في عملية البورصة أو شركة تحليل واستثمارات مالية وقانونية **(الشريف وقمود12:2016)**.

ثانيا: القروض البنكية:

نتيجة الحاجة الكبيرة والمستمرة للمؤسسات إلى التمويل تم توقيع إتفاق مع خمسة بنوك عمومية هي البنك الوطني الجزائري والبنك التنمية الريفية والقرض الشعبي الوطني، بنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، حيث تم إنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة تقريبا ويمثل عدد طلب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 63%، وقدرت القيمة الإجمالية للضمان المقدم من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة ب2.310154546 دج، ومتوسط قيمة القروض يقارب 20851399 دج، حيث بلغ معدل الضمان مقارنة بالقروض مستوى 42%، وقد وصلت قيمة القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 289.6 مليار دينار بدءا 2004 **(شعيب 83:2018)**.

ثالثا: التمويل التأجيري:

بدأ العمل بها بداية 2000 حيث تم إنشاء شركتين شركة الاعتماد الإيجاري SELEM مهمتها التمويل التأجيري للمنقولات في إطار النشاط الفلاحي، وهي فرع لـ CNMA إلى جانب مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك ABC في إنشاء الشركة العربية للتمويل التأجيري ALC ومهمتها القيام بالتمويل التأجير في مجال العقارات **(طهراوي وشاقور08:2018)**.

رابعا: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:

تم إنشاء شركة SOFINANCE في 15-01-2000 بشراكة مع مؤسسات مالية أجنبية، على أساس شركة مالية برأسمال قدره 5 مليار دينار، من مهام الشركة إنشاء مؤسسات جديدة في إطار الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير أساليب تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المباشرة أو عن طريق القروض الإيجارية والملاحظ أن هذا النوع من التمويل ما يزال. كما تم إنشاء شركة FINALEP تحت شكل مؤسسة مالية عام 1991 كان الهدف من إنشائها ضعيفا في الجزائر، حيث لا تتعدى مساهمة الشركة 35% من رأس مال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنظيراتها في الدولة المتقدمة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاط إنتاجها **(زيدان12:2010)**.

المطلب الثاني: التمويل عن طريق الهيئات الحكومية.

ومن أبرز هذه الهيئات نذكر ما يلي:

1. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وهي أداة الدولة في تنفيذ الساسة الوطنية كما تعمل على تنفيذ إستراتيجية القطاع وإنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الإقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(طهراوي وشاقور09:2018)**.

2.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تستهدف الشباب العاطلين عن العمل والذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الخاصة، تقدم مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة. حتى 30-06-2016 مولت الوكالة 52367 مشروعا في قطاع الفلاحة 42513 في الصناعات التقليدية و23915 في الصناعة و104947 في قطاع الخدمات بمجموع 364445 مشروعا في كامل القطاعات، وقد وصلت قيمة الاستثمار في مجمل الانشطة إلى 1139598027486 دج **(طهراوي وشاقور 102:2018)**.

3.الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة:

تأسست سنة 2004، كما أن الصندوق يقدم مساعدات مالية لشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، تقدم قرضا ثلاثيا بين المؤسسة، الصندوق، والبنك **(طهراوي وشاقور10:2018)**.

4.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

مهمتها إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، توفر الوكالة خدمات مالية لغير مؤهلين للحصول على القرض البنكي **(شعيب 89:2008)**.

إضافة إلى ذلك تعتمد الدولة على برامج وطنية لتأمين مؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرحلتين: المرحلة الأولى: وتعرف بمرحلة التكييف وتمتد على مدى 05 سنوات. أما المرحلة الثانية فتعرف بمرحلة الضبط على مدار 07 سنوات تهدف بذلك إلى تحسين تنافسية هذه المؤسسات وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي في هذه المؤسسات. أي أنها برامج منفصلة عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المشروعات التي لها صعوبات هذه البرامج ممولة من المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثالث: التمويل عن طريق مؤسسات خاصة (مؤسسة الإبتكار والاستشراف الاقتصادي)

مؤسسة الإبتكار والإستشراف الإقتصادي، مؤسسة جزائرية خاصة والأولى من نوعها في الجزائر تأسست حديثا هدفها دعم المؤسسات الإقتصادية المبتكرة، سعيا لجعل الإبتكار أداة لتطوير الأقاليم المنتجة والطاقات البشرية، تقوم بمرافقة الأفراد و المؤسسات ذات الفاعلية الإقتصادية متجهة نحو خطوة إنشاء أقطاب صناعية متخصصة في ترقية مجهودات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدراتها الإبتكارية، والمساهمة في وضع إستراتيجية لتطوير أقطاب مستقبلية تعتمد على الصناعات المبتكرة التي تسمح بإنشاء نظم اقتصادية تحث على الإبتكار و الإبداع في مختلف المجالات للدفع بالقطاع الاقتصادي تقوم حاليا بدعم 47 مؤسسة اقتصادية منها 23 مؤسسة صغيرة و متوسطة مبتكرة **(برهوم وجاوحدو2012:116-117)**.

خاتمة الفصل:

للإبتكار أهمية بالغة على إقتصاديات الدول والمجتمعات، لذا نجد معظم الدول تسعى إلى الإهتمام والعمل بالنشاط الإبتكاري وتعزيز قطاع البحث العلمي. نظرا إلى أن عملية تطوير البحث العلمي والإهتمام به وتخصيص جميع الامكانيات والموارد المالية والمادية المتاحة ماهي إلا إشارة ودليل على تقدم وتطور البلدان، وعليه فإن قضية التمويل تعد من أبرز القضايا التي تساعد في عملية تطوير البحث العلمي من عدمه.

والجزائر كغيرها من الدول حاولت في السنوات الأخيرة بالخصوص الارتقاء بقطاع البحث العلمي وتطويره، وذلك بتخصيص موارد مالية معتبرة وتوفير جميع الإمكانات المادية والبشرية من مراكز ووحدات ومخابر البحث المنتشرة في أغلب الجامعات ومؤسسات البحث الجزائرية والتي تعتبر جزء من مكونات النظام الوطني للإبتكار الذي يؤثر على المؤسسة المبتكرة بمختلف مكوناته و منظوماته الصناعية والسياسية وهيئات البحث العلمي والتطوير الفاعلة فيه، مع تقديم إحصائيات عن مدخلات و مخرجات الإبتكار في الجزائر من خلال تحليل مؤشر الإبتكار العالمي لسنة 2020.

خاتمة عامة

في ظل التحديات والتحولات التي تواجه المؤسسات الإقتصادية حاليا رأينا أن الإبتكار يعتبر من أهم الإستراتجيات لنجاح المؤسسات الإقتصادية حيث تبين لنا أن تمويل الإبتكار يتطلب بذل مجهودات جبارة إبتداء من التشخيص الإستراتيجي لتقييم قدرات المؤسسة ونقاط ضعفها ومخاطر التي تهددها إلى التركيز عن مفردات دراسة المحيط الاقتصادي وذلك حتى يتضح للمؤسسة الإقتصادية المسار المسار الواجب تبنيه لتحقيق أهدافها وتنفيذ استراتجياتها من خلال وضع مزيج تمويلي يتماشى مع أهداف وقدرات المؤسسة و معطيات السوق.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على المفاهيم الاساسية لتمويل الإبتكار الذي يعتبر مروج لإاكتساب الممارسة الأفضل، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي إذ ما أشرنا لدراسته على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لاسيما المبتكرة منها على غرار المؤسسات الإقتصادية للدول الأخرى. كما أن الإبتكار لم يعد يقتصر فقط على المؤسسات الكبيرة ذات كثافة رأس المال الذي يميزه عن غيرها من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تخصيص مزانيات للبحث والتطوير بل أصبح الإبتكار حتى في المؤسسات صغيرة الحجم من خلال الإبتكار في نماذج الأعمال.

إذن على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية أن تولي إهتمام أكثر بجانب تمويل الإبتكار وتطبيقه لإستراتجيات إبتكارية فعالة وأخذ احتياطاتها الحالية والمستقبلية في ظل المنافسة القوية التي يشهدها السوق الجزائري لتواجد عدة مؤسسات منافسة.

النتائج :

تم التوصل في إطار هذا البحث إلى جملة من النتائج و الاستراتجيات التي تعتبر إجابة على تساؤلات الفرعية وإختبار للفرضيات المطروحة في المقدمة كما يلي: بناءا على دراسة تمويل الإبتكار على مستوى المؤسسلت الإقتصادية وجدنا أن التمويل يؤثر بشكل كبير على الانشطة الإبتكارية لدى المؤسسات حيث يمثل عاملا أساسيا في تمكين هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها الإبتكارية وتطوير منتجاتها وخدماتها.

معظم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية تتمركز في إقتصاديات لا تتوفر على أنظمة إبتكار محفزة. تفتقر المؤسسات الإقتصادية الجزائرية إلى جانب البحث والتطوير ومواكبة التطور والتكنولوجيا.

خلصت الدراسة إلى بعض المعيقات التي تحول دون تطور تمويل الإبتكار في المؤسسات الاقتصادية وهي مترتبة كما يلي: التمويل غير الملائم، تجنب المخاطرة، الإلتزام بالوقت وقلة التنسيق بين الأقسام المختلفة، نقص الموارد البشرية. تمويل الإبتكار داخل المؤسسات يساهم في رفع الأداء الإقتصادي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتحقيق التنمية المستدامة.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة وعن طريق التطرق للجانب النظري والجانب التطبيقي أن تمويل الإبتكار أصبح ضروري ومهم جدا في المؤسسات الجزائرية.

توصيات وإقترحات البحث:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات للمؤسسات التي تم دراستها كالتالي:

1. تخصيص قسم خاص بالبحث والتطوير أو قسم خاص بالإبتكار داخل المؤسسة، وتزويده بكافة الإمكانيات اللازمة للقيام بالأنشطة الابتكارية
2. نشر ثقافة البحث والإبداع والابتكار بالمؤسسة من خلال إيجاد جو إداري يحث كافة العاملين على التغيير بمنظور إبداعي وتقديم أفكار إبداعية في إطار المهام الموكله إليهم.
3. ضرورة توفير ميزانية واضحة من رأس المال المؤسسة الخاصة للقيام بأنشطة الإبتكار، البحث والتطوير.
4. على الدولة أن تولي إهتمام أكبر من الذي هو عليه للمؤسسات الإقتصادية وخاصة الإبتكارية منها في مختلف الجوانب وأكثرها الجانب المالي والتشريعي.
5. على إدارة المؤسسات الاقتصادية أن تعطي إهتماما خاص بالمتطلبات التنظيمية من قيادة وثقافة تنظيمية لأن لها دور في نجاح والتأثير على تنمية عملية الإبتكارية.

قـــــائمة

المصادر والمراجع

المراجع:

الكتب:

1. أوكيل محمد سعيد. (1994). إقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. بطرس جلدة سليم ، زيد منير عبوي.(2006).إدارة الإبداع والإبتكار. دار كنوز المعرفة. الأردن.
3. حنفي عبد الغفار. (2000). اساسيات الإستثمار والتمويل.مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
4. خيري اسامة محمد. (2012). إدارة الإبداع والإبتكار. دار الراية. الاردن.
5. سوداني أحلام. (2018). دروس في إدارة الإبداع والإبتكار لطلبة سنة ثانية ماستر إدارة اعمال. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة 8 ماي 1945. قالمة.
6. الصبرفي محمد عبد الفتاح. (2003).الإدارة الرائدة. دار الصفاء. الأردن.
7. الغالي طاهر محسن منصور، صالح مدي محسن العامري.(2005). المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات العمل. دار وائل للنشر. الاردن.
8. قنديل علاء محمد السيد. (2010). القيادة الإدارية وإدارة الإبتكار. دار الفكر.
9. مرسي نبيل محمد. (2003). الإدارة الإستراتيجية تكوين وتنفيذ الإستراتيجيات التنافسية. دار الجامعة الجديدة للنشر. مصر.

المذكرات:

1. اتشي شعيب.(2008). واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

الأطروحات:

1. دهيني سعاد. (2022). محاولة تحديد متطلبات الإبتكار في المؤسسة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. جامعة بلعباس.
2. عابدي محمد السعيد. (2016). الإبتكار وإستراتيجيات الإستثمار في رأس مال البشري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إدارة اعمال. قسم علوم التسيير. جامعة باجي مختار، عنابة.

المقالات:

1. بالأطرش حورية ، محمد حمزة بن قرنية.(2016). تحليل المناخ الإستثماري لإنشاء المؤسسات المبتكرة – دراسة مقارنة بين الإقتصاد الجزائري والإيطالي. الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. مجلد 14 (العدد 09). ص13-14-15.
2. حروش لامية، طوالبية محمد.(2018). البحث العلمي والتطوير في الجزائر، الواقع ومستلزمات التطوير. الجزائر. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. مجلد 10 (العدد19). ص35.
3. الراوي صفوان ياسين.(2007). أثر مراحل إعادة الهندسة في الإبداع التقني: دراسة إستطلاعية في الشركات العامة لصنعة الأدوية والمستلزمات الطبية نينوي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العراق: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد. المجلد 3(العدد 7).
4. زيدان محمد.(2010). الهياكل والأليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. الجزائر. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 05 (العدد السابع). ص12.
5. سواعدية فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة. (2020). المسلك الجديد نحو الإبتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الإبتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة البشير الابراهيمي. برج بوعريريج. المجلد 13 (العدد03). ص495-ص497.
6. طهراوي دومة، علي وشاقور، جلطية فايزة. (2018). اليات الدعم و تمويل الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر. مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة. المجلد 2 (العدد04).
7. طهراوي دومة، علي وشاقور، جلطية فايزة. (2018). آليات الدعم و تمويل الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة. المجلد 2 (العدد04). ص08-09-10-100-102.
8. عياش عبد الله ، يونس بن حسين. (2017). إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر. الجزائر. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع. مجلد 01 (العدد04). ص136.
9. كشرود محمد، منصف ميقاويب. (2021). دور تمويل البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة. الجزائر. مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال. مجلد 04 (العدد01).ص306.
10. كياري فطيمة الزهراء.(2014). تمويل التعليم العلي في الجزائر بين الواقع والتحديات، الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 14،(العدد 04)، ص108.

الملتقيات:

1. الشريف ريحان ، بومود ايمان.(2016). بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة –تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر. ملتقى جامعة ورقلة. ص12.

المواقع الإلكترونية:

1. دهان محمد. (2010). الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. موسوعة ويكبيديا. قسنطينة.

الكتب الأجنبية:

1. Mark. D. (2008). The management of technological innovation: strategy and practice. New York. Oxford university. Press.
2. Groff Arnaud (2009). 100 questions. manager l'innovation pour comprendre et agir. Afnor: Paris. France.

ملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع واقعي الإبتكار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ومدى إلمامها بمفهوم تمويل الإبتكار مع إسقاط ذلك على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية المتمثلة في المؤسسات المالية، الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة، حيث تم دراسة الموضوع من عدة جوانب إبتداء من المفاهيم العامة للإبتكار إلى إبراز أهميته في المؤسسات الإقتصادية على إعتبار أنشطة الإبتكار تواجه الكثير من المعيقات بإعتبارها شكل من أشكال التغيير في المؤسسة ولمواجهة هذه التحديات تحتاج المؤسسات الإقتصادية إلى وضع إستراتجيات فعالة لتمويل الإبتكار، ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى عدة نتائج أهمها أن الإبتكار بشكل عام وتنويع مصادر تمويله أصبحوا عنصرا أساسيا في تمكين المؤسسات الإقتصادية من تحقيق أهدافها الإبتكارية وتطوير منتجاتها وخدماتها في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها العالم اليوم، حيث يرتبط نجاح ونمو المؤسسات بدرجة كفاءة وفعالية الاستراتجيات الإبتكارية المتبناة.

Abstract:

This study deals with the issue of reality of innovation in the Algerian enterprises and the extent of their knowledge of the innovation financing with a projection of this on Algerian industrial establishment represented in: financial institutions the subject has been studied from several aspect starting from the general concept of innovation financing to highlighting its importance in industrial establishment considering that′s activities face many difficulties dues to change in establishments and to meet this challenges industrial enterprises need to develop effective strategies for financing innovation and we have reached to serval results and the Important of which is that innovation in general have become an essential element in economic institutions to achieve their innovative goals and develop their products and services in light of the intense competition that the world is witnessing today where the success and growth of institution is linked to the degree of efficiency and the effectiveness of the innovative strategies adopted.